

يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطّدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلاكسي (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

يوميّات فلسطينية خارج أروقة القمم العربية

البطولة
في مواجهة
الجبن
والإجرام..

الافتتاحية

المشرق الجديد..
في الشرق العظيم

أمام الهجمة الإمبريالية- الأمريكية التي تستهدف منطقتنا الواسعة، يزداد البحث بين دول وشعوب المنطقة عن الطريقة الفضلى لمواجهة هذه الهجمة وإحباطها.. ومنطق الأمور يقول إن هذه الهجمة تخلق نقيضها الذي يتبلور خلال الصراع الجاري نفسه، وبدأت ترسم ملامحه الأولى، ويؤكد ذلك ما صرح به الرئيس الإيراني في زيارته إلى لبنان حول «المشرق الجديد»..

لقد جاء في الموضوعات البرنامجية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، التي صدرت في ٢٠١٠/٥/١٤ ما يلي حرفياً: «إن الحل الوحيد أمام شعوب الشرق العظيم، القاطنة من قزوين إلى المتوسط جغرافياً، والمتأخية عبر التاريخ، والتي تجمعها مصالح اقتصادية عميقة لكونها تشكل فضاءً اقتصادياً متكاملًا. هو تعميق أواصر التحالف والتآخي والنضال المشترك على مختلف المستويات لإفشال المخططات الإمبريالية القديمة والجديدة. وصولاً إذا لزم الأمر وسمحت الظروف، لتشكيل اتحاد إقليمي يتجاوز حدود الدول القائمة ليوحدها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.....».

إن السير نحو «المشرق الجديد» في «الشرق العظيم»، هو عملية بناء لنموذج جديد في العلاقات بين الدول والشعوب في المنطقة، يتجاوز الإرث الاستعماري الذي قسمها محالاً وضعها في مواجهة بعضها بعضاً عبر اختلاق وتصنيع مختلف المشكلات والإشكاليات الحدودية- الجغرافية، الطائفية، الدينية، والقومية..

وكي يستطيع هذا النموذج أن يتكون ويترسخ، فهو مدعو لأن يستند في أجزائه المختلفة إلى نماذج اقتصادية- اجتماعية تساعد على الوصول إليه عبر تخفيف حدة التناقضات بين مكوناته بالاعتماد على مصالح الشعوب بالدرجة الأولى، التي لا يوجد بينها تناقضات يصعب حلها، وحين نقول مصالح الشعوب إنما نقصد مصالح الجماهير الكادحة الواسعة التي لها مصالح واحدة يمكن التوفيق بينها دائماً، وليس مصالح الفئات المستثمرة التي لا يمكن التوفيق بين مصالحها حتى في إطار البلد الواحد، لأنها تنطلق من منطق السعي نحو الربح الأعلى على حساب كل شيء..

وهذا النموذج الاقتصادي- الاجتماعي في كل بلد، والذي سيكون المدخل إلى «المشرق الجديد»، سيكون تحت ضغط عاملين موضوعيين هما:

- الهجمة الخارجية نفسها .

- مصالح الجماهير الشعبية التي لا بد من تلبيتها .

وكي يتم ذلك لابد من توفر أمرين أساسيين في هذا النموذج الاقتصادي- الاجتماعي:

أولهما: قدرته على مقاومة الهجمة الإمبريالية- الصهيونية عبر تأمينه الموارد الضرورية للمقاومة، أي بناء اقتصاد مقاوم..

ثانيهما: قدرته على تلبية مصالح أوسع الناس، وليس نخبة قليلة من ميسوري الحال ورجال الأعمال، أي بناء اقتصاد اجتماعي حقيقي..

وبهذا فإن بناء هذا النموذج يجب أن يتم على مستويين:

- مستوى الداخل بتأمين أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية .

- مستوى المنطقة بشكل أن يؤدي ذلك إلى الاندماج الضروري معها، والذي سيسمح بإحداث القطيعة مع السوق الرأسمالية العالمية المركزية التي نهبت وعاثت فساداً خلال قرون في منطقتنا .

لذلك، لا حجة اليوم لأنصار الليبرالية الاقتصادية الذين يقولون بالتكيف مع ضرورات السوق الرأسمالية المنتصرة على حد زعمهم، لأن الحياة تفتح طرقاً جديدة غير معروفة سابقاً في ظل الأزمة العالمية الرأسمالية المستفحلة يوماً بعد يوم، ولأن المطلوب اليوم هو التكيف مع القادم الجديد، وليس مع الذهاب إلى الأفول والانهار..

وهذا القادم هو المشرق الجديد في الشرق العظيم.. وكما تكتب الحياة لهذا الجين لا بد من مقومات، أهمها هذا النموذج البديل الأفضل في كل جزء على حدة.. والذي في حال عدم تحقيقه سيتم إجهاض حلم شعوب الشرق العظيم بالوصول إلى المستقبل الكريم الذي تريده.. ومن جهة أخرى فإن النضال ضد الهجمة الإمبريالية وفتح الطريق لمستقبل جديد في المنطقة، سيخلق كل الظروف للتفكير جدياً بإعادة النظر بالنماذج الاقتصادية القائمة وصياغة نماذج جديدة تتوافق مع مصالح شعوب المنطقة بمجموعها، وكل منها على حدة، وفي ذلك ضمانة لكرامة المنطقة وشعوبها..

«فضائل» قانون العمل الجديد..

عقد العمل الفردي المجحف نموذجاً ... 2

موسم الأمطار يقترب والهواجس تزداد..

هل ستصمد البنى التحتية في وجه الشتاء؟... 6

٨٥ مليون فقير في الاتحاد الأوروبي

أوروبا في دوامة السخط المتفجر ... 8

عامر لطفي في ٢٠١٠/١٠/٣:

سنقترض من البنك الدولي

قال عامر لطفي رئيس هيئة تخطيط الدولة في مقابلة مع وكالة رويترز يوم الأحد ٢٠١٠/١٠/٣: «الآن بدأت المفاوضات بانتظار اكتشاف مشروع استراتيجي هام يحتاج إلى تمويل من أكثر من جهة يكون البنك الدولي واحدا منها».. مضيفاً: «غالباً ستكون هذه المشروعات لها علاقة بالبنية التحتية: الماء، الكهرباء، الطرقات، الصرف الصحي».. مبيناً أن سورية تسعى إلى «توظيف التعاون الدولي بدرجة أفضل في خدمة التنمية».. ليتذرع أخيراً أنه «لا يوجد مشروع مباشر تم تمويله من البنك الدولي (في سورية) في آخر عشر سنين على الأقل».. مشدداً أن هيئة التخطيط تجهز الآن دليلاً للمانحين الدوليين المحتملين.

الحسين في ٢٠١٠/١٠/١٣:

الميزانية كافية ولا حاجة

للاستدانة من البنك الدولي

استبعد وزير المالية السوري، محمد الحسين، وجود حاجة إلى الاستدانة من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، في إشارة إلى أن احتياجات سورية تلبى من موارد ذاتية ومنذ سنوات. وقال إن موازنة الدولة للعام المقبل ستكون حوالي ٨٣٥ مليار ليرة، وهي من أعلى الموازنات السورية حتى الآن. وأوضح الحسين في رده على سؤال لـ«الشرق الأوسط»، أن سورية تضع في سلم أولوياتها للسنوات الخمس المقبلة خلق فرص عمل جديدة دون الاستدانة من أحد .

النائب أيضاً.. «لا ينطق عن الهوى»!

اعتاد النائب الاقتصادي منذ سطوع نجمه أن يبالغ بتطلعاته، لدرجة أن وصل مؤخراً جد الهيام الذي قد يصيب أحياناً الباحث عن «حب ضائع»، ثم ما لبث أن استفاق من غيبته ليكشف عن ورطة أصابته على حين غرة، فتاور متراجعا عن «قنبلة» ألقاها ففقت في وجهه على ما يبدو..

كان النائب الاقتصادي قد أطلق العنان لنفسه خلال ندوة دارت أعمالها حول تطبيقات «ذكاء الأعمال»، فأكد مجددا حينها ما كان ذكره في مكان آخر دون أدنى

تردد، أن «الحكومة تخطط للتركيز على التنمية البشرية خلال السنوات القادمة لضمان نمو اقتصادي متوازن، ليكون الاقتصاد السوري في عام ٢٠١٥ الأقوى في المنطقة».. وهو ما نقلته وكالة الأنباء الرسمية سانا حرفياً (٢٠١٠/١٠/٥). ولكن سرعان ما استعاد النائب توازنه بعد أيام من تصريحه وتراجع «نظرياً» عن «قنبلته» زاعماً أن ما قاله لم يكن «الاقتصاد السوري هو الأقوى في الشرق الأوسط في ٢٠١٥» فهذا باعترافه غير معقول، ولا يمكن أن يصدر عن إنسان عاقل، فكيف إذا كان صادراً عن شخص لديه بعض الإطلاع بحيثيات وتفاصيل اقتصادنا؟..

وفي سياق سحبه لكلامه، رمى النائب بكل حريرات تفكيره في آتون البحث عن «تصرفية» للضريبة، فركز على معارضته شخصياً لمصطلح «الشرق الأوسط» لكونه «مصطلحاً سياسياً غريباً، وهو مرفوض في سورية» علماً أنه لم يلتفت في تصريحه الأخير بهذا المصطلح وإنما استبدله بالمصطلح الأصح وهو «المنطقة»، وهي عملياً قد تمتد من قزوين إلى المتوسط..

ولكن رغم ذلك، فإن النائب الذي تراجع عن «شططه» الأخير وليس الآخر، لم يعد إلى مواقفه- كمنطلع على حيثيات الأمور- تماماً، إذ عاد ووعد بأن «يتجاوز إجمالي الناتج المحلي في سورية إجمالي ناتج الاقتصاديين اللبناني والأردني عام ٢٠١٥»، متأسياً أن الفوارق البشرية تتطلب لتحقيق ذلك زيادة الناتج السوري ضعفي الناتجين الأردني واللبناني معاً، ومتجاهلاً المؤشرات السلبية التي خلفها نهج الليبرالي في الاقتصاد، ودون أن يهمل طبعاً تذكير الحاضرين في غرفة تجارة دمشق بأن «الكلام الذي تنطقه الحكومة ليس كلاماً في الهواء بل هو موجود على أرض الواقع»، وبهذا فإن النائب ذهب في شططه أبعد من السابق، والفرق هذه المرة في الاتجاه، فهاهو اليوم يطالب الناس بأن يؤمنوا بالحكومة وبه كرسول لها: فهو أيضاً «لا ينطق عن الهوى»، ولكن.. من أي أرض وواقع يستلهم وحيه يا ترى؟.. حتماً ليس من السماء!..

بهراتة

عقود العمل الفردية

(عقود إذعان للعمال)..

◀ عادل ياسين

بناءً على قانون العمل رقم ١٧/، وعلى التعليمات التنفيذية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وعلى تعليمات غرف الصناعة السورية، أخذ أرباب العمل بإصدار عقود العمل الفردية تحت عنوان (عقد عمل محدد المدة)، حيث يقضي القانون الجديد بإنشاء عقود عمل جديدة بدلاً من عقود العمل السابقة على صدور القانون الجديد، حيث تتضمن هذه العقود واجبات العامل والمحظورات التي يتوجب عليه تجنبها وحقوقه من أجور وإجازات وتعويضات... إلخ. ولكن هذه العقود التي بدأت تصدر تباعاً ليست موحدة، بل إنها مختلفة عن بعضها البعض، وهذا يرجع للشروط الخاصة التي يطرحها كل رب عمل على عماله، والتي قد تتعارض مع أحكام قانون العمل الجديد رغم تخلفه، وهذا العمل بحد ذاته يعني تشديد الطوق حول مصالح العمال وحقوقهم، وجعلهم رهينة لهذا العقد المبرم وفق معادلة (العقد شريعة المتعاقدين). وإذا ما فكر العامل في مناقشة هذا العقد الذي سيوقع عليه ويعتبر ملزماً له بالعمل وسيخضع لشروطه كاملة، فإن مصيره سيكون الشارح، وسيفقد فرصة العمل التي وجدها بنشق النفس في ظل البطالة الواسعة التي تشهدها البلاد، والتي تتسع يوماً بعد يوم نتيجة للنهج الاقتصادي النيو ليبرالي للحكومة، حيث آخر همه إيجاد فرص عمل حقيقية للوافدين إلى سوق العمل، رغم أنها تبلغ ما يقارب ١٣٪/ حسب العديد من المصادر الاقتصادية.

هذا الوضع يجعل وضع العامل أكثر صعوبة من حيث قدرته على الدفاع عن حقوقه في أجر عادل ويوم عمل من ثماني ساعات وتعويضات وإجازات وضمان صحي... لأن أهم الأساسى للعمال سيبتجه نحو بقائه على رأس عمله، ولن يلتفت إلى الشروط المجحفة التي سيضعها رب العمل ويحاصره بها، ويهدده بها أيضاً، إذا ما حاول مخالفتها يوماً ما.

لقد جاء قانون العمل بمواده ضامناً لحقوق رب العمل كاملة، وقدّم له كل الأسلحة اللازمة التي تمكنه من السيطرة والتحكم، ولكنه في الوقت عينه، لم يقدم للعامل أي ضمان يستطيع من خلاله إثبات حقه والدفاع عنه، حتى وإن لجأ إلى القضاء...

فالقضاء وفق هذا القانون، سيصعب عليه أن يكون عادلاً ومنصفاً لحقوق العمال، لذلك فهو سيخضع لمشية رب العمل، ولن يستطيع فعل شيء للعامل إذا ما أراد العودة إلى عمله حتى لو كان مؤيداً بحكم قضائي، لأن لرب العمل الحق برفض هذا الحكم الناطق باسم الشعب السوري. فأي قانون عادل هذا؟!

بسبب هذا الوضع المستجد على أوضاع العمال وحقوقهم ومكاسبهم في القطاع الخاص، فإن الحركة النقابية وقيادتها ومكاتبها المتخصصة وخاصة الشؤون القانونية مدعوة أكثر من أي وقت آخر لإيجاد الطرق والسبل الكفيلة بمراقبة العقود الصادرة عن أرباب العمل، ودراستها والتصدي لكل ما يسيء لحقوق العمال ومكاسبهم التي حصلوا عليها والتي قد يحصلونها لاحقاً، مع العلم أن بعض العقود نصت على عدم أحقية العامل بالانتساب إلى أية جمعية أو خلافه إذا كانت تتعارض مع مصالح رب العمل، والمقصود بذلك النقابات، فعندما يكون شرط الانتساب إلى النقابات مخالفاً لمصالح أرباب العمل فإن هذا يعني تجريد العمال من قوتهم ومن ممثلهم الشرعي الذي يتوجب عليه الدفاع عن حقوقهم كما هو وارد في قانون التنظيم النقابي، إذ أن قضية الانتساب إلى النقابة وفقاً للعقد الموقع بين العامل ورب العمل، سيكون مخالفاً لشروط العقد، وبالتالي سيتحمل العامل تبعه هذه المخالفة التي قد تصل إلى تسريحه من عمله.

إن مفاعيل هذا القانون وتطبيقاته العملية بدأت تظهر، وما كنا نحذر منه ونحذر منه آخرون بمن فيهم العديد من القيادات النقابية قد أمسى حقيقة مؤلة، وما هو القانون الجديد قد بدأ يجر الولايات على العمال، وما الكلام عن توازن الحقوق في هذا القانون بين العمال وأرباب العمال إلا فقاعات تطايرت سريعاً، وأصبح الحديث الآن عن ضرورة تعديل الكثير من مواد هذا القانون مسألة جدية، وحتى يصبح هذا التعديل المنشود حقيقة سيحتاج إلى الكثير من العمل القانوني والنقابي التنظيمي، وربما في مقدمة ما يحتاجه ذلك هو شد العمال في القطاع الخاص إلى مواقع الحركة النقابية ووضعهم تحت مظلتها من خلال توسيع دائرة الخدمات الاجتماعية والقانونية والوقوف إلى جانب احتجاجاتهم التي قد تنشأ نتيجة الشروط المجحفة التي يفرضها أرباب العمل عليهم في العقود التي تبرم الآن.

إذاً المهام التي تواجه النقابات الآن صعبة ومعقدة وتحتاج إلى قرارات جريئة في مواجهة التحديات المستجدة، فهل تتخذ النقابات ما يلزم من مواقف من أجل أن تكون ممثلة حقيقية للعمال في مواقعهم الإنتاجية والخدمية؟!

■ ■

«فضائل» قانون العمل الجديد..

عقد العمل الفردي المجحف نموذجاً

بعد صدور قانون العمل الجديد رقم ١٧/ الذي يخضع له عمال القطاع الخاص، قلنا في جريدة (قاسيون)، وقال معنا الكثيرون ممن تابعوا المراحل التي مر بها القانون قبل صدوره وأثناء نقاش مواده في مجلس الشعب بعد صدوره واعتباره نافذاً، إن هذا القانون هو تعبير عن نهج سياسي اقتصادي اجتماعي جديد، وموقف متراجع من الطبقة العاملة وحقوقها المختلفة، بحكم أن مواده بمجملها تكرس إذعان قوة العمل للرأسمال، وتجعل الطبقة العاملة خاضعة بحقوقها ومكاسبها لما يفرضه أرباب العمل من شروط قاسية مادية ومعنوية تكبل العمال وتجعلهم غير قادرين على الدفاع عن هذه الحقوق، خصوصاً في ظل غياب حقيقي للنقابات عن ساحة المواجهة مع الرأسمال الوافد والمحلي، هذه المواجهة التي من شأنها الدفاع عن حقوق العمال المكتسبة سابقاً، واللاحقة التي يفرضها تغير ظروف العمل والإنتاج.

في هذا السياق سنناقش ونبين لنموذج من عقود العمل التي صيغت بالشكل الذي يؤكد ما قلناه أعلاه، فقد أصدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العديد من التعليمات التنفيذية لقانون العمل رقم ١٧/، ومنها عقد العمل النموذجي الذي سيستشد به أرباب العمل في تنظيم علاقات العمل داخل المنشآت الصناعية كما جاء في المادة (٤٧/أ) من قانون العمل والتي تنص على:

«يلتزم صاحب العمل بتحرير عقد العمل المبرم مع العامل كتابية، وباللغة العربية على ثلاث نسخ لكل من الطرفين نسخة، باللغة الأجنبية في حال كان العامل غير عربي، ويلزم صاحب العمل بإيداع الثالثة لدى مديرية التأمينات الاجتماعية المختصة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تحرير العقد» وبناء على هذا أصدرت غرف الصناعة تعليماتها إلى أرباب العمل بضرورة إصدار عقود العمل الفردية كما نص على ذلك قانون العمل، وبهذا بدأ أرباب العمل تباعاً بإصدار عقود العمل المحددة المدة كما جاء في ترويسة العقد، حيث من المفترض بموجب هذا العقد أن تحد أجور العامل المتفق عليها، التعويضات، الإجازات، الضمان الصحي والرعاية الصحية، الترفيعات الدورية، حق المرأة المتزوجة بإجازة الأمومة (إن وجد في المنشأة نساء عاملات)، العطل الرسمية والأعياد، ساعات العمل الفعلية، مدة الاستراحة أثناء العمل، المستحقات التي كان يتقاضاها العامل قبل صدور قانون العمل الجديد، بالإضافة للحقوق المستجدة بعد صدور القانون الجديد، حتى وإن لم ينص عليها قانون العمل الجديد كما جاء في المادة (٤٨/أ).

إذاً عقود العمل التي يصدرها الآن أرباب العمل من المفترض أن تحوي بنودها الحقوق والواجبات لكلا طرفي العقد بشكل واضح وصريح، أي بشكل لا يحمل تأويلات من شأنها هدر حقوق العمال باعتبار

أن من يصوغ العقد، ومن يضع الشروط المتعلقة بالعمل ومكان العمل هم أرباب العمل. وحتى يجري ضمان عدم الإخلال بالحقوق والمكتسبات بما فيها حقوق العمال بالانتساب إلى النقابات والأحزاب السياسية الوطنية التي تعبر عن مصالح العمال وتتوافق مع قناعاتهم، حيث تعتبر هذه من الحقوق الشخصية التي كفلها الدستور السوري لكل المواطنين دون تمييز بينهم.

إن النقابات الآن، ووفقاً لهذا القانون الجديد، تتحمل مسؤولية خاصة بمراقبة تلك العقود الصادرة عن أرباب العمل مراقبة دقيقة تضمن فيها حقوق العمال ومكتسباتهم وعدم الإخلال بهذه الحقوق التي يحاول الكثير من أرباب العمل الاعتداء عليها وفقاً للمقولة التي رددتها وزارة العمل وغيرها، وهي (العقد شريعة المتعاقدين). وبهذا الخصوص سنعرض لأهم بنود عقود العمل الصادر مؤخراً في إحدى المنشآت الصناعية (صناعة البلاستيك)، والتي تضم ما يقارب الـ(٣٠٠ عامل وعاملة)، حيث يتوضح في هذا العقد الكثير من البنود التي تتعارض حتى مع قانون العمل الجديد.

فقد جاء في المادة ٧/ من عقد عمل محدد المدة ما يلي:

«يحق للفريق الأول ما يلي:

أن ينهي هذا العقد في أي وقت خلال مدة سريانه، شريطة أن يدفع للطرف الثاني أجوره عن المدة المتبقية من العقد»، إلى هذا الحد من المادة ٧/ من العقد، تتوافق مع المادة ٥٣/ من قانون العمل، ولكن ما جاء في تتمة النقطة الأولى من المادة ٧/ هو انتهاك وغبن لحقوق العامل بأجر عن عمل يقوم به في فترة الاختبار، حيث يلتزم رب العمل نفسه بدفع أجور العامل عن فترة الاختبار في حال أنهى عقده أثناء سريان العقد. فقد جاء في النتيجة ما يلي:

«عدا فترة الاختبار لا يترتب على الفريق الأول دفع أي شيء من الأجور إذا أنهى العقد خلالها».

إن هذا النص يخالف المادة ٥٣/ من قانون العمل، حيث لم يأت في هذه المادة أي ذكر بعدم دفع أجور العامل إذا أنهى رب العمل

عقد العامل عن فترة الاختبار.

أيضاً، جاء في المادة ٧/ من عقد العمل الفقرة ٦/:

«أن يعود على الفريق الثاني بعد تركه العمل بنصف ما أنفقه عليه من نفقات التدريب الشخصي خلال السنوات الخمس الأخيرة لعمله، غير أن ذلك لا يشمل التدريب الذي يرتبط بكيان العمل المكلف به بشكل مباشر».

يحق لنا أن نتساءل هنا عن الفرق بين الاتفاق على التدريب الشخصي أو التدريب المرتبط بكيان العمل، فالمسألة تبدو غامضة وتتقصها الدقة من حيث الحقوق المترتبة على العامل دفعها للطرف الأول، خصوصاً وأن القانون لم ينص على ذلك، بل أكد على أن عمليات التدريب التي أفرد لها قانون العمل باباً خاصاً يجري الاتفاق عليها من خلال صندوق تكون موارده ١/٪ من أجور العمال، تخصص لعمليات التدريب والتأهيل التي إذا تمت ستعكس على مهارة العامل وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الإنتاج وجودته، فهل يعقل أن يتحمل العامل نصف نفقات التدريب في حال أنهى رب العمل عقد العمل المبرم مع العامل؟!. وقد جاء في المادة (٤١/أ) من قانون العمل فيما يتعلق بالتدريب وشروطه ما يلي:

«يلزم صاحب العمل في المنشآت التي يزيد عدد العمال فيها على خمسين عاملاً بتخصيص ما لا يقل عن ١/٪ من كتلة الأجور لدعم عملية التدريب ورفع مستوى مهارات العاملين لديه»...

وفي باب المحظورات التي أوردها رب العمل في عقد العمل جاء في المادة ١٠/، الفقرة الثالثة يحظر على الفريق الثاني:

«ممارسة نشاط مماثل للنشاط الذي تمارسه الشركة أو ينافسها مستخدماً أسرار المهنة التي اطلع عليها أثناء مدة سريان العقد، وحتى بعد مضي خمس سنوات على انتهاء العقد»!!.

هل المطلوب من العامل أن يبقى متحكماً به حتى بعد انتهاء عقد العمل مع رب العمل، كي لا يفشي أسرار المهنة التي عمل بها هذا العامل؟؟ هل يدعو القانون أن يقوم العامل

بعملية محي ذاكرته (Delet)، من أجل أن تبقى أسرار المهنة مكتومة ولا تصل إلى منافسي رب عمله الأول من الصناعيين؟؟ (تأمل وتفكر يا رعاك الله)!!.

المحظور الآخر الذي نص عليه عقد العمل، وهو محظور يتعارض مع الحق الشخصي للعامل، وكذلك مع قانون العمل ومع الدستور السوري أيضاً..

«عدم المشاركة في أي نشاط أو الانتساب إلى جمعية تتعارض مع مصالح الفريق الأول» كان من المفترض أن يشترط القانون صراحة أن يذكر رب العمل في عقده كل ما يتعارض مع مصالحه كي يتجنب العمال ذلك من البداية، فلا يقعون في المحظور الذي هدد رب العمل به العمال بالتسريح في حال أقدموا على مثل هذا الفعل (المبهم) المخل (بالمصالح) العليا لرب الأرباب.. عفواً رب العمل!!.

هل المقصود بهذه الفقرة من عقد العمل حظر انتساب العمال للنقابات والتي لم يمنعها قانون العمل الجديد؟! إن كان هذا هو المقصود فهذا يتطلب من النقابات تحمل مسؤوليتها تجاه حق العمال بالانتساب إليها كضرورة، وذلك باتخاذ ما يلزم إدارياً وقضائياً لإزالة هذه الفقرة من العقد، والتأكيد على قدسية حق العمال بأن تكون لهم نقابة تدافع عن مصالحهم وحقوقهم.

بقي أن نشير إلى أن عقود العمل الفردية الصادرة إلى الآن، لم تشر إلى حق المرأة العاملة في إجازة الأمومة كما هو وارد في قانون العمل، ولا إلى التزام رب العمل في إيجاد مقر لحضانة أطفال العاملات.. فهل سقط كل ذلك سهواً.. أم عمداً؟؟

إن ما قدما له هو مجرد نموذج لعقد العمل الفردي، ومن الواجب على النقابات أن تقدم نموذجها للعقود التي ستوقع مع العمال، تكون موثقة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وبهذا تكون النقابات شريكة فعلية مع العمال في ضمان حقوقهم ورفع الغبن عنهم.. وإلا فإن أي تراخ في هذا الأمر سيؤدي في المحصلة إلى العكس...

■ ■

من قانون العمل الجديد رقم ١٧/ لعام ٢٠١٠:

● المادة (٥٧/أ): لا يجوز توجيه الإخطار إلى المرأة العاملة خلال إجازة الأمومة، وكذلك إلى العامل خلال مدة إجازته، ولا تحتسب مهلة الإخطار إلا من اليوم التالي لانتهاء إجازة العامل أو إجازة الولادة.

● المادة (٦١): لا يُعَد باستقالة العامل إلا إذا كانت مسجلة من قبل العامل لدى ديوان المديرية المختصة، وللعمال المستقيل أن يعود، ولمرة واحدة، عن استقالته كتابةً خلال أسبوع من تاريخ إخطار صاحب العمل للعمال بقبولها، وفي هذه الحالة تعتبر الاستقالة كأن لم تكن.

● المادة (٦٧/أ): لا يجوز لصاحب العمل أن يسرح عاملاً لأي سبب من الأسباب التالية:
١. ممارسة العمل النقابي أو تنظيم أنشطة نقابية من قبل العامل النقابي المرشح أو المشاركة فيها.
٢. قيام العامل بنشاط انتخابي.
٣. رفع شكوى أو المشاركة في رفع دعوى ضد صاحب العمل تظلاً من إخلال القوانين أو أنظمة العمل أو اللوائح.
٤. العرق أو اللون أو الجنس أو الحالة الاجتماعية أو المسؤولية العائلية أو الحمل أو الدين أو المذهب أو الرأي السياسي أو الانتماء القومي أو الأصل الاجتماعي.

■ ■

على وشك الانفجار..

تقاطر الجيران والأقارب والأصدقاء إلى بيت أحد العمال، ليهذؤوا من فورة غضبه وتجريده من العصا التي يحملها، وكان يهم باستخدامها في الهجوم الذي أوشك أن يشنه على رب العمل، بعد أن علم من زميل له أنه قد تم فصله من العمل لغيبابه ثلاثة أيام عن العمل بسبب حالة وفاة!!.

العامل الذي لم يبرد تراب أبيه المتوفي، اكتشف أن خسارته للعمل الذي حصل عليه بصعوبة بالغة، كانت أقسى وأكثر إيلاً ما من مصيبتة برحيل والده، لذلك كاد أن يرتكب جريمة لولا تدخل بعض العقلاء..

ولكن هذه الحالة التي تبدو فردية، آخذة بالتزايد، وأرباب العمل لم يعد هناك من أو ما يردعهم وهم يستقون بقانون العمل الجديد الذي يستغلون بعض بنوده أبشع استغلال، وما استطاع بعض العقلاء منع حدوثه في هذا المثال الوارد أعلاه، سوف يتكرر كثيراً من الآن فصاعداً، وفي هذه الحالة لن يستطيع العقلاء، ولا غير العقلاء، ولا الجهات التنفيذية من منع وقوعه..

فهل هذا ما يريد البعض دفع المجتمع نحوه؟؟ أهكذا سنحافظ على الاستقرار الاجتماعي الذي يطيب للمسؤولين التغني به في كل مناسبة؟

■ ■

شؤون استراتيجية | 3

«أفغانكستان».. ورقة اللعبة الكبرى الجديدة في أوراسيا..

أنابيب النفط.(والسبب الآخر، طبعاً، رغبة البنتاغون بالحفاظ على قواعد متقدمة لمراقبة منافسيه الاستراتيجيين، روسيا والصين).

مرة أخرى، نعود إلى «الحرب» بين أراضي خط أنابيب «TAPI» مقابل أراضي خط «IPI»؛ الأول هو امتداد خط أنابيب الغاز الطبيعي من تركمانستان عابراً أفغانستان إلى باكستان، ثم الهند . والثاني هو خط إيران- باكستان- الهند .

من المفترض أن يكون القائمون على خط«TAPI» من البلدان الأربعة، قد عقدوا اجتماعاً في عشق آباد، ووضعوا أسس العمل بإنشاء الخط (إذا لم يصل إلى الهند فسيكون بطول ٢٠٠٠ كم، وبكلفة ٧ مليار دولار). وبينما يتم إنهاء مد خط الحلم الخالد «TAPI» أو «TAP» بدون الهند، يتم تجهيز خط إيران-باكستان«IP»، الذي أعلنت الدولتان أنه سيوضع قيد التشغيل في عام ٢٠١٤. وهذا يثبت من جديد أن العقوبات الغربية ضد إيران لا تعني شيئاً لباكستان، وأن تأمينها حاجاتها من الطاقة هو مسألة أمن وطني، أهم من خطط واشنطن.

والأمر ذاته ينطبق على الهند . ومن الضروري ذكر أن خط إيران- باكستان (IP) حين كان يضم الهند (IPI) اشتهر في جنوب غرب آسيا باسم «خط أنابيب السلام»، وانسحبت منه الهند بسبب الضغوط الأمريكية (والا لماذا؟)، لكنها عادت الآن لتفاوض، ليس من أجل عودتها إلى المشاركة في إنشاء الخط فقط، بل أيضاً من أجل بحث إمكانية تمديد خط ثان تحت الماء بين إيران والهند .

يواجهان سوية نسخة محدّثة من خليط المقاتلين الساعين للتحرر من الغزاة الأجانب.

وفوق هذا وذاك، تعقيد عامل طالبان باكستان، إذ لا يكاد يمر يوم ولا يصدر تهديد عن كبير متحدّثيهم، قاري حسين محسود، الذي سبق له قبل أسابيع مضت، أن تبني تفجير كويتا الانتحاري (راح ضحيته ٥٠ شعبياً)، معلناً أن «الأهداف» لن تقتصر على «الغزاة الأجانب»، بل ستشمل الشيعة، وتنفيذ عمليات داخل الولايات المتحدة وأوروبا . ومن المؤكد أن الهجمات ستشتد في بيشاور وكويتا ولاهور (التي تمثل لطالبان باكستان ما تمثله نيويورك لتنظيم القاعدة).

بالنسبة لإسلام آباد، تكمن المعضلة في كيفية تفكيك هذه الشبكة الجامعة بين تنظيم القاعدة، وطالبان باكستان، والمعادين للشيعة (Lashkar-e-Jhangvi)، و«جند الله» المتمركزة في بلوشستان الإيرانية. أما كرزاي فليس مهتماً بكل هذا، إيماناً منه بأنه يملك الخطة المحكمة «لتأمين» أفغانستان!

القضية «بايبلاينستان»

يتعارض ما تريده إسلام آباد لأفغانستان مع مصالح الهند . ولذلك لا غرابة في شن الأخيرة هجومها المضاد عبر تمّتين علاقاتها مع روسيا وإيران .

ترى روسيا في عمليات تهريب الهيرويون الضخمة، المسفدة والدمرة للشباب الروسي، خطراً على أمنها القومي، أكبر من انتشار حركة طالبان في آسيا الوسطى. ومن جهة أخرى، بدلاً من أن تقف شامطة لرؤية الولايات المتحدة تفوص في مستتقع أفغانستان، فكيفيتام ثانية، قررت روسيا أن تطلق نسختها الخاصة بإعمار أفغانستان، مستثمرة في البنى التحتية والموارد الطبيعية، محققة، بطريقها، بعض الأرباح المالية.

أما بالنسبة للتقارب الهندي الإيراني، فهو حتمي رغم تصاعد عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد طهران، فيما تشجع نيودلهي الشركات الهندية على تعزيز الاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني، وضعت وزارة الخارجية الهندية تعزيز العلاقات الديبلوماسية مع إيران على سلم أولوياتها، مع العلم أن الشركات الروسية والهندية والتركية تتجاهل العقوبات الغربية كلياً، وتستمر بعلاقاتها التجارية مع إيران.

في هذه الأثناء، تقوم مؤسسات ما يشبه الفريق ٢، كـمجموعة الدراسات الأفغانية»، ببذل مساعيها لإيجاد مخرج من المستتقع الأفغاني. لكنها، رغم كل قدراتها التبعية الفكرية، لا تتطرق ولو بكلمة، في تقريرها الصادر حديثاً، إلى السبب الرئيسي للوجود الأمريكي في أفغانستان: ««بايبلاينستان»» أرض خطوط



وبما أن لا أمر يعني كرزاي أكثر من أمر تخليد نفسه حاكماً، مال حيث تميل الريح، وقرر الاعتناء بمزعرته الخاصة عبر تحسين علاقاته مع جارتيه الشرقية والغربية باكستان وإيران، متطلعاً إلى مستقبل يعقد فيه صفقة شراكة سلطوية في كابل، لا تشمل الأمريكيين. وبشكل أساسي، يسعى كرزاي لإغراء قواعد طالبان بالمال ويعروض التشغيل ضمن الماكينة الحكومية، وقادة الحركة بتأمين ملاجئ آمنة لهم في بلدان إسلامية ملائمة. ولذلك، أعلن رسمياً منذ أسابيع قليلة، عن تشكيل «مجلس أعلى للسلام» يكلف بعقد مفاوضات مع حركة طالبان، الفكرة التي وافق عليها قبل ثلاثة أشهر اجتماع «الجيرغا» في كابل، بحضور ألف

وستمائة زعيم ديني وسياسي وقبلي من عدة أقاليم أفغانية. ولابد أن يتوقع المرء من هم المشبوهون المشاركون في مهزلة عضوية مجلس السلام التي تضم زعيم المجاهدين السابق برهان الدين رباني (الذي كان يخضع له مسعود)، والمجاهد السابق ذي الصلات الوثيقة مع السعودية، عبد الرسول سياق (المشتبه بتورطه حتى اليوم باغتيال مسعود)، وبالتأكيد، شخصية كبيرة

من «الحزب الإسلامي» الذي كان يتزعمه المجاهد السابق قلب الدين حكمتيار رئيس الوزراء الوحيد في التاريخ الذي قصف عاصمته (في أواسط التسعينيات).

الأجندات المُفضّلة

رغم انعدام الثقة بين الحزب الإسلامي وحركة طالبان، إلا أنهم يقاتلان من أجل الهدف ذاته، وهو طرد الغزاة الأجانب. وبينما حركة طالبان أكثر انتشاراً وسيطرة، بشكل خاص في المناطق التي تتواجد فيها القوات الأمريكية والأطلسية بكثافة، في إقليميّ هلمند وقندهار، يسيطر الحزب الإسلامي نفوذه على الأقاليم الشمالية والشرقية.

لكن ما غفلت عنه مهزلة كرزاي هو أجندة حركة طالبان. فزعيمها «ملا عمر» المتواري في مكان ما من «كويتا» عاصمة إقليم بلوشستان الباكستاني، يطالب بخروج الغزاة فوراً واستعادة كامل سلطته، ومن المحال أن يقبل الاشتراك مع كرزاي في تناول وجبة رأس ماعز محشو بالرز الكابولي.

إضافة إلى أن كرزاي لن يحاول إغراء ما تبقى من تنظيم القاعدة، مع العلم أنه لا يوجد أكثر من ستين عنصراً من عرب وأوزبك وأتراك وشيشان القاعدة في منطقة وزيرستان القبلية

بباكستان، وخمسين عنصراً عبروا الحدود إلى أفغانستان، أكثر أو أقل ببضعة أنفار، حسب تصريح ليون بانيتا رأس هرم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قبل نحو شهرين. أي أن واشنطن تتفق أنهاراً من الأموال لتحارب بضعة مرشدين جهاديين عرب. والأسوأ من ذلك أن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي،



ورغم أن هدف الجيش الباكستاني الأهم هو جمع أكبر كمية من الأسلحة النووية لتنفيذ النسخة الجنوب-آسيوية من «أرماجيدون»، في حرب «أبدأها أو مت» ضد العدو الهندي اللدود، ما زال «العمق الاستراتيجي» مبدأ ثابتاً تنطلق منه باكستان لتحيل أفغانستان حديقة خلفية فضلى تحت سيطرتها (تماماً كما كانت منذ عام ١٩٩٢، حين اندلعت حروب المجاهدين فيما بينهم، وحتى سقوط «حكومة» طالبان عام ٢٠٠١). حينما منح قائد الجيش الباكستاني الجنرال أشفق برويز كناني، حبيب البنتاغون الأمريكي، تمديد خدمته في موقعه لمدة ثلاثة أعوام، سارع كرزاي إلى التنويه بما هو معلوم: «لن يهدأ كناني قبل أن يندو أهم شخص في كابل»!

ويفضل خبثه الخارق، أصاب كرزاي باستنتاجه أن قاذفات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وعمليات الجنرال ديفيد بترابوس، مجتمعة، لن تهزم طيف قوى «مقاومة الأجانب»، الدارجة تسميتها «طالبان»، مثلما أصاب بفهمه هشاشة استراتيجية أوياما في أفغانستان. فجمهويرو الولايات المتحدة الطامحون إلى السيطرة على الكونغرس بانتخابات الشهر القادم، سوف يشددون أكثر في تصوير الرئيس كفر في الشؤون العسكرية، فيما يدفعه البنتاغون للنكت بوعده بدء سحب القوات من أفغانستان في تموز/٢٠١١، في حين يروج بترابوس للتعزيزات العسكرية باعتبارها «نصراً»، كما فعل في النسخة العراقية، وبالتالي يلمّع سيرته الذاتية بما يكفي لضمان دخوله البيت الأبيض في عام ٢٠١٢ .

ترى روسيا في عمليات تهريب الهيرويون الضخمة برعاية أمريكية، المفسدة والمدمرة للشباب الروسي، خطراً على أمنها القومي، أكبر من انتشار حركة طالبان في آسيا الوسطى.

ترى روسيا في عمليات تهريب الهيرويون الضخمة، المسفدة والدمرة للشباب الروسي، خطراً على أمنها القومي، أكبر من انتشار حركة طالبان في آسيا الوسطى. ومن جهة أخرى، بدلاً من أن تقف شامطة لرؤية الولايات المتحدة تفوص في مستتقع أفغانستان، فكيفيتام ثانية، قررت روسيا أن تطلق نسختها الخاصة بإعمار أفغانستان، مستثمرة في البنى التحتية والموارد الطبيعية، محققة، بطريقها، بعض الأرباح المالية.

أما بالنسبة للتقارب الهندي الإيراني، فهو حتمي رغم تصاعد عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد طهران، فيما تشجع نيودلهي الشركات الهندية على تعزيز الاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني، وضعت وزارة الخارجية الهندية تعزيز العلاقات الديبلوماسية مع إيران على سلم أولوياتها، مع العلم أن الشركات الروسية والهندية والتركية تتجاهل العقوبات الغربية كلياً، وتستمر بعلاقاتها التجارية مع إيران.

في هذه الأثناء، تقوم مؤسسات ما يشبه الفريق ٢، كـمجموعة الدراسات الأفغانية»، ببذل مساعيها لإيجاد مخرج من المستتقع الأفغاني. لكنها، رغم كل قدراتها التبعية الفكرية، لا تتطرق ولو بكلمة، في تقريرها الصادر حديثاً، إلى السبب الرئيسي للوجود الأمريكي في أفغانستان: ««بايبلاينستان»» أرض خطوط

قادة الاتحاد الأوروبي، سياسيين ورجال أعمال، تخفيف حدة هجومهم على بكين، حيث قال: «لو فقد اليوان استقراره، سيؤذي ذلك إلى كوارث في الصين وفي العالم، لو رفعنا قيمة اليوان بنسبة ٢٠% أو ٤٠%، كما يطالب البعض، ستغلق الكثير من مصانعنا أبوابها ويسود الاضطراب المجتمع». أتى وابل النقد هذا الذي أطلقه وزير المالية الأمريكي، بينما يستعد القادة للاجتماع في واشنطن لعقد لقاء في مقر صندوق النقد الدولي، تتبناها جلستان لجمعية البلدان الصناعية والنامية العشرين، توحى لغة السخط المتزايد بفقدان صبر المشاركين من تعدد طرق التعامل مع قضايا النقد .

في الواقع، أنذر السيد غيشر الصين بأن دعم الولايات المتحدة لبكين في صندوق النقد الدولي يعتمد على إظهار بكين «تقدماً أكثر» نحو «سياسات تبادل وصرف العملات على أساس اقتصاد السوق».. قال فرد برجستون مدير معهد بترسون للاقتصادات الدولية ..

وتقول الولايات المتحدة لبكين: «سندعم لعبتك لو تقيدتم بقواعدا»..

المواجهة بسبب قيمة اليوان الصيني هي أحد التحديات المربكة التي تواجه صنّاع القرار على أثر الأزمة المالية. يقول

بيبي إسكوبار
ترجمة: موفق إسماعيل

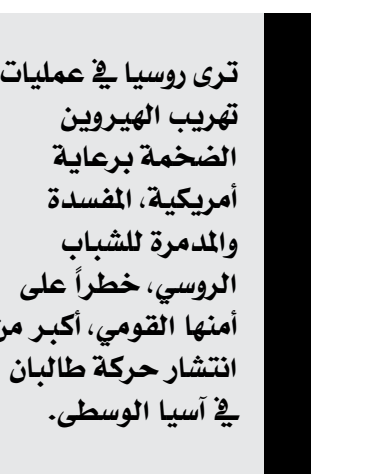
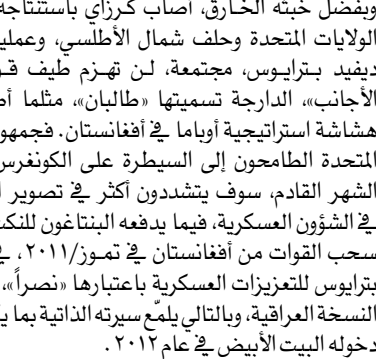
منذ سنوات تسع، قبل يوم واحد من مقتل زعيم «تحالف الشمال» أحمد شاه مسعود على يد اثنين من جهاديين تنظيم القاعدة ادعيا أنهما صحافيان، وقبل ثلاثة أيام من ٩/١١، من كان يظن أن تبقى أفغانستان عاقلة في حرب مائة وخمسين ألف جندي أمريكي- أطلسي ضد خمسين أو ستين جهادي من تنظيم القاعدة، وإلى جانبهم جمع من وطنيي البشتون الملتئمين على نحو مبهم في حركة «طالبان»؟ لا أحد .

أعوام مرت، والحرب ذاتها تستمر في أفغانستان. لعلها لم تعد «الحرب على الإرهاب» بعد أن أعادت إدارة باراك أوباما وصفها بأنها «عمليات مكافحة العvisيان في ما وراء البحار»، ولعلها أُمست «الحرب الصخ» في «أفغانكستان» بكلفة ١٠٠ مليار دولار سنوياً (قابلة للزيادة)، إلا أن أوباما، في جميع الأحوال، ما زال يتقلب في أطيان ارتهانه لحروب جورج دبليو بوش. وكيفما تسلت واشنطن بأوهام سيطرتها على الأمور، يبقى حامد كرزاي رئيس أفغانستان الماكر، المسيطر الفعلي الذي يلعب بخطة هجومية، في الشوط الأخير من اللعبة الكبرى الجديدة في أوراسيا .

للممة المشبوهين المعتادين لايد أنه قد اتضح من حيث الجوهر، أن باكستان منشأة عسكرية- مخابراتية بعباءة دولة، وأن ثنائي الجيش والمخابرات كان وسيظل نصيراً لحركة طالبان، وواهم من يعتقد أنه سوف يقوم بالإصلاح»، سواء بمليارات المساعدات الأمريكية أو من دونها .

ورغم أن هدف الجيش الباكستاني الأهم هو جمع أكبر كمية من الأسلحة النووية لتنفيذ النسخة الجنوب-آسيوية من «أرماجيدون»، في حرب «أبدأها أو مت» ضد العدو الهندي اللدود، ما زال «العمق الاستراتيجي» مبدأ ثابتاً تنطلق منه باكستان لتحيل أفغانستان حديقة خلفية فضلى تحت سيطرتها (تماماً كما كانت منذ عام ١٩٩٢، حين اندلعت حروب المجاهدين فيما بينهم، وحتى سقوط «حكومة» طالبان عام ٢٠٠١). حينما منح قائد الجيش الباكستاني الجنرال أشفق برويز كناني، حبيب البنتاغون الأمريكي، تمديد خدمته في موقعه لمدة ثلاثة أعوام، سارع كرزاي إلى التنويه بما هو معلوم: «لن يهدأ كناني قبل أن يندو أهم شخص في كابل»!

ويفضل خبثه الخارق، أصاب كرزاي باستنتاجه أن قاذفات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وعمليات الجنرال ديفيد بترابوس، مجتمعة، لن تهزم طيف قوى «مقاومة الأجانب»، الدارجة تسميتها «طالبان»، مثلما أصاب بفهمه هشاشة استراتيجية أوياما في أفغانستان. فجمهويرو الولايات المتحدة الطامحون إلى السيطرة على الكونغرس بانتخابات الشهر القادم، سوف يشددون أكثر في تصوير الرئيس كفر في الشؤون العسكرية، فيما يدفعه البنتاغون للنكت بوعده بدء سحب القوات من أفغانستان في تموز/٢٠١١، في حين يروج بترابوس للتعزيزات العسكرية باعتبارها «نصراً»، كما فعل في النسخة العراقية، وبالتالي يلمّع سيرته الذاتية بما يكفي لضمان دخوله البيت الأبيض في عام ٢٠١٢ .



منذ ذلك الوقت ارتفعت قيمة اليوان بمعدل ٢% فقط، ما أثار غضب أعضاء في المجلس التشريعي الأمريكي، الذي أصدر تشريعاً الشهر الماضي لمعاقبة الصين بسبب سياساتها النقدية. تدخلت حديثاً كل من كوريا الجنوبية، البرازيل، واليابان في أسواق العملات.

خلق نظام مستقر لتبادل العملات الأجنبية لا يعطي أفضلية لبلد على آخر «هو التحدي الرئيسي الموجود أمام التعاون الدولي».. قال السيد غيشر. الدول التي تطبق سياسات نقدية منافسة تخاطر «بإحداث التضخم وفوران أسعار الأصول والموجودات في الاقتصادات الناشئة أو بطريقة أخرى كبح النمو الاستهلاكي وزيادة حدة الشنوه الاقتصادي قصير الأجل من أجل تعزيز سياساتها التصديرية».

أعدّت قمة العشرين العام الماضي إجراءات تهدف، من جملة ما تهدف، إلى تشجيع تغيرات في السياسة الصينية. في إطار الاتفاق، وافقت بلدان بميزان تجاري كبير فائض، بالتحديد الصين، بتقليل الاعتماد على التصدير، ووافقت بلدان بعجز كبير في ميزانها التجاري، بالتحديد الولايات المتحدة، على زيادة مدخراتها وتقليل الاعتماد على الاستيراد . الهدف هو تحفيز الاقتصاد العالمي.

لكن ليس للاتفاق آلية تنفيذية، لذلك يتخوف المسؤولون الأمريكيون من أن البلدان لن تنفذ تعهداتها دون أي خوف من ردة فعل صندوق النقد الدولي.

■ **وول ستريت جورنال**

المسؤولون الأمريكيون يجب أن تحدث «إعادة توازن» على المستوى العالمي مع بلدان، الصين بالتحديد، معتمدة أقل على شراء الولايات المتحدة البضائع منها . لكن ثبت أن الضغط على الصين إلى رفع قيمة عملتها وزيادة الطلب الداخلي بأن له تأثير هامشي.

تعتبر الولايات المتحدة بأن الصين تسعى إلى تطبيق استراتيجية صارمة في تنظيم كامل لاقتصادها، تحابي فيه صناعاتها الوطنية على حساب الصناعات المنافسة الأمريكية، الأوروبية والآسيوية. بينما ترى الصين نفسها أنها تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية ومتابعة استراتيجية

حوّلت البلد من بلد فقير إلى بلد غني قوي .

قال السيد سيمون ديريك، محلل اقتصادي في بنك نيويورك ميلون في لندن بأن تصريحات السيد ون «ردّ دراماتيكي منصف» على موقف الولايات المتحدة .

لم يعلن السيد غيشر عن مدى الزيادة في قيمة العملة الصينية الذي يرضى الولايات المتحدة، لكنه غالبا ما كان يتحدث عن نسبة مفضلة بمقدار ٢٠% من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨ .

منذ عام ٢٠٠٨، سعت كل من إدارة بوش وأوباما إلى الضغط على بكين من جانب واحد، وبأشكال متنوعة لكي تترك قيمة اليوان ترتفع. تراخى موقف الصين في عام ٢٠١٠ قبل انعقاد قمة العشرين بوقت قصير، وقالت ستسمح ب«مرونة» أكثر في سعر صرف وتبادل العملة.

قادة الاتحاد الأوروبي، سياسيين ورجال أعمال، تخفيف حدة هجومهم على بكين، حيث قال: «لو فقد اليوان استقراره، سيؤذي ذلك إلى كوارث في الصين وفي العالم، لو رفعنا قيمة اليوان بنسبة ٢٠% أو ٤٠%، كما يطالب البعض، ستغلق الكثير من مصانعنا أبوابها ويسود الاضطراب المجتمع». أتى وابل النقد هذا الذي أطلقه وزير المالية الأمريكي، بينما يستعد القادة للاجتماع في واشنطن لعقد لقاء في مقر صندوق النقد الدولي، تتبناها جلستان لجمعية البلدان الصناعية والنامية العشرين، توحى لغة السخط المتزايد بفقدان صبر المشاركين من تعدد طرق التعامل مع قضايا النقد .

في الواقع، أنذر السيد غيشر الصين بأن دعم الولايات المتحدة لبكين في صندوق النقد الدولي يعتمد على إظهار بكين «تقدماً أكثر» نحو «سياسات تبادل وصرف العملات على أساس اقتصاد السوق».. قال فرد برجستون مدير معهد بترسون للاقتصادات الدولية ..

وتقول الولايات المتحدة لبكين: «سندعم لعبتك لو تقيدتم بقواعدا»..
المواجهة بسبب قيمة اليوان الصيني هي أحد التحديات المربكة التي تواجه صنّاع القرار على أثر الأزمة المالية. يقول

لقطة من سورية

مواطن عادي جداً!

يجلس مواطن بهيئة بانسة في المقعد المعاكس بأحد السرافيس العاملة بين دمشق وريفها القريب.. ينطلق السرفيس، فتُسمع رنة كلاسيكية هي العلامة المسجلة لأحدى الشركات الشهيرة، فيُخرج هذا البائس جواله الرخيص بعصبة، ويفتح الخط، ولا يلبث أن يبدأ بإطلاق سيل من الشتائم بنبرة حادة ومرتفعة للمرأة المتصلة التي أدرك الركاب متأخرين أنها «كانت» زوجته، لاعناً جدّ جدها، وأبائها، وأمهها، وأخواتها، والاشرات، وإخوتها القوادين، وتربيتها العاطلة، وأخلاقها الرديئة، وأنهى صراخه برمي يمين الطلاق ثلاثاً وإغلاق الخط وسط دهشة كل من في السرفيس، ثم راح يتلفت حوله متذكراً السماء ببعض العبارات الساخطة.. لاعناً بما يشبه التعمّية «هالعيشة اللي بتهوي» والنسوان والحكومة.. قبل أن يلقي باللائمة على الشيطان ويطلب إنزاله «عاليمين»... تاركاً صمتاً وغموضاً ووجوماً وفراغاً في الكرسي المعاكس.. المعاكس جداً..



ونوه أنه في المدرسة ذاتها ثمة نسبة لا بأس بها من تلاميذها لم يستطيعوا تسديد التعاون والنشاط بسبب الفقر المدقع، وأن أغلب أبوايها دون أقفال، ودورة المياه الأخرى خسفت الأرض بها ولا تستعمل فيها إلا مناهل الشرب الخارجية، وشبابيكها مغلقة بالنابليون وليس الزجاج، وتفتقد إلى المقاعد، وقد قام مدير المدرسة بتسول بضعة كراسي من رئيس إحدى الدوائر فأعطاه مشكوراً، كما أن رئيس شعبة التعليم الابتدائي، ومُساعد مدير التربية لشؤون الفني قاما بتأمين نحو عشرين مقعداً له، بل وساهما في تحميلها باليد إدراكا منهما لحجم المعاناة في قضية المقاعد التي نوهنا لها سابقاً، ونحن إذ نقدر جهودهما ونشكرهما عليها، نوّكد أنّ الحلول الصغيرة لا تحلّ مشكلة ذات حجم كبير، مشكلة مرتبطة بالسياسة التعليمية، التي ترتبط بالسياسة الاقتصادية الاجتماعية التي ينتهجها الطاقم الاقتصادي والبيرايون الجدد...

أيها السادة: هل هذه تنمية المنطقة الشرقية التي تشدقون بها؟ نحن لا ننافسكم على كراسيكم ومناصبكم لأننا لسنا من هواتها .. لكننا نساءل: لمصلحة من ما تقومون به؟ مؤكد أنّه ليس لمصلحة الوطن ولا لمصلحة فقرائه وكادحيه.

■ ■

تجاهل وزارة التربية لمشكلات المدارس العامة يناقض تطوير المناهج تطوير الأبنية المدرسية واعتماد المختصين في ذيل الأولويات!

عدد المدرسين المكلفين ولم توظف حتى الآن مدرسين لتدريس مواد هامة مثل الرياضيات والفيزياء والكيمياء، ما يدفع الأهالي هناك إلى التشدد بعدم إرسال أبنائهم إلى المدارس، إذ ما الفائدة من مدرسة بلا مدرسين ولا مناهج؟ ويشير الأهالي إلى قلقهم من ضياع وقت أبنائهم بتعلم اللهو في الباحات والشغب في الصفوف بدل أن يتعلموا علماً يمهّد طريقهم إلى المستقبل.

كل هذا ووزارة التربية تتحدث عن تطوير المناهج للقضاء على التعليم بالحشو، متجاهلة أن حقول العلم تزداد جفافاً، وأن المشكلة إنما تكمن في سوء الإدارة التعليمية، سواء من الوزارة أو من مديرياتها وهيئات مدارسها الإدارية، والخاسر الوحيد بطبيعة الحال هو التلميذ الذي ينتقل من صف إلى صف أعلى دون قدرة حقيقية على القراءة والكتابة، فارتقاء درجات التعليم بات اليوم أمراً روتينياً يشبه سائر الأمور الأخرى، تماماً كما هو السعي اليوم إلى تطوير المناهج في أبنية مدرسية مهترئة بلا كادر مختص يساعّد بصناعة جيل المستقبل الذي ينتظر منه صناعة التطوير الحقيقي في كل شيء.

■ ■



التربية، يمكن الإشارة إلى المعاناة الكبيرة التي تواجهها مدارس قرية حوش نصري القريبة من مدينة دوما والتي تمتلك مدرستين. فبعيداً عن عدم جاهزية المدارس للوسائل التعليمية، فإنها تعد من أكثر المدارس افتقاراً للكادر المختص حتى وإن كان من الذين يعملون وفق نظام الساعات أو التوكيل، فمدارس هذه القرية ما تزال في وضعها البدائي ولا تلاقي أية التفاتة من صنّاع القرار التعليمي، ومهمشة كلياً من حيث

هذه المدارس لا يحملون اختصاصاً، ويعمل أغلبهم بنظام الساعات التي أوجدته وزارة التربية بديلاً لا يغني عن التعيين والتثبيت، وكأنّ لسان حال الوزارة يقول إن أصحاب الاختصاص ليسوا أهلاً للتدريس، والأفضل لهم العمل خارج الحقول التي درسوا لأجلها ونالوا اختصاصهم لخدمتها، والجدير ذكره عدم صلاحية هذه المدارس للتعليم التفاعلي كما هو مقرر في المنهاج الجديد.

وكمثال آخر على سوء الإدارة الوزارية لقطاع

◀ أحمد محمد العمر

تتجاهل وزارة التربية باستمرار أن أغلب المدارس، وخاصةً تلك البعيدة عن العاصمة دمشق، تفتقر إلى الحد الأدنى من وسائل الخدمات والنظافة الشخصية، هذا عدا افتقارها للوسائل التعليمية، وأن وضع المدارس العامة يزداد سوءاً عاماً بعد آخر نتيجة التخلف الإداري الذي تمارسه الوزارة فيما يخص المدارس التابعة لمديرياتها في مختلف المدن والمحافظات، ففي منطقة مخيم الوافدين القريبة جداً من دمشق والتابعة لمديرية تربية القنيطرة (على سبيل المثال لا أكثر) يوجد ٨ مدارس منها اثنتان ثانويتان وواحدة تجارية، والباقي مدارس للتعليم الأساسي، وجميعها تفتقر إلى أبسط أدوات الخدمات حيث تعاني من شح في مياه الشرب، وسوء في دورات المياه لقضاء الحاجة والنظافة، ناهيك عن غياب أسباب الدفء في الشتاء من صفوفها، ولاسيما في المدارس الثانوية والتجارية التي طالما وصل الحديث إليها، نبيّن أنه تنتشر عادة التدخين بين طلابها إناثاً وذكروراً.

وليكتمل المشهد السيئ، فإن معظم مدرسي

هل بدأت ملامح محاربة الفساد في الرقة؟

الرقة.. كأي جزء من وطننا الحبيب سورية تملك من الإرث التاريخي والحضاري الكثير.. فهذه المحافظة المعطاء تقع بين نهري الفرات والبلخ، ويمتد تاريخها إلى أبعد من الألف السابغ قبل الميلاد كما دلت على ذلك مكتشفات تل مريبط ، وهذا ما يجعلها مرتعاً للاضطفاف السكاني لتواجد الرعي والزراعة معاً.

وفيّ تاريخها المعاصر توالى عليها العديد من المحافظين والمسؤولين، فمنهم من كان فاسداً، ومنهم من حاول القيام بإصلاحات وخاصةً في البنية التحتية لكن دون جدوى، وهم قلة.. لأن قوى النهب والفساد المتعدد الأشكال والمتواجدة والمهيمنة الكبرى منها والصغرى، تقف بالمرصاد وتغتتم كل فرصة لتملأ جيوبها وخزائنها على حساب مصالح المواطنين، كبارهم وصغارهم، رجالهم ونساءهم عمالهم وفلاحهم، وأصبح الفساد الفكري والاقتصادي والاجتماعي موجوداً في الشارع والمكتب والمدرسة والمشفى.. في الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة، وفي كل مفاصل الحياة، وصار الفاسدون يسرحون ويمرحون دون حسيب أو رقيب إلى أن أصبحت البنى التحتية في أسوأ حال..

أسباب هذه المقدمة أن (المحافظة) تقوم حالياً بجهود ملحوظة وحملة واسعة لإعادة تأهيل هذه البنى، فالأعمال على قدمٍ وساق لاستبدالها وتغييرها بمواصفات فنية أفضل، وهذا تنفذه في شوارع المدينة، وفي الطرق الأخرى الهامة في المحافظة ككل، شركات القطاع العام، كما يجري ذلك في المنشآت الحيوية الاقتصادية، ناهيك عن قيام المحافظة بهدم وإزالة التعديات من قلل ومزارع وغيرها لكبار الفاسدين والمتنفذين على سرير النهر، وفي حويجة كدرو، وفي الأملاك العامة وأملاك الدولة، والتي كنا قد نوهنا عنها في قاسيون منذ فترة قريبة.. وهذا ما عزز التفاؤل لدى المواطنين بإمكانية تصحيح الأوضاع إن وجدت الإرادة والكوادر المناسبة..

لكن قوى الفساد المعششة والمتضررة تربص بالخفاء والعلن وتسعى لاصطياد فريستها وإفشال ذلك، وتقامر وتراهن على إعادة هيمنتها واستعادة ما خسرت، وأصبح ذلك حديث المواطنين والشرقاء ومصدر قلق لهم، وصار التساؤل المهم الدارج في الرقة اليوم: «هل تسقط هذه الرهانات أم تتجح؟»..

إننا في قاسيون، ويعرف الجميع أننا لسنا من شعراء بلاط أحد ولا مصلحة لنا إلا مصلحة الشعب والوطن.. إننا نقف ونتضامن مع الشرقاء ونساندهم ومع كل من يقوم بواجبه الملقى عليه، وندعو لمواجهة ومحاربة الفساد والفاسدين لإفشال الرهانات الخاسرة من أجل تحقيق كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

محمد الفياض - مراسل قاسيون

مطالب جدّية بإلغاء زيادة الرسوم أو تعديلها

«إن الإدراك القانوني للمواطن لما له وما عليه من الأهمية بمكان، وهذا توضيح بالغ الأهمية لبعض المراسيم التي تفرض على المواطنين رسوما لا يحتملوها، وإن «قاسيون» تضم صوتها للمطالبة بإلغاء زيادة الرسوم، أو تعديلها بما لايتقل كاهل المواطنين، وترجو من القارئ الكريم التمعن بالمطالب الحققة الواردة في متن المادة نظراً لأهميتها وجدية التعامل معها».

• قاسيون

◀ المحامي محمد الحاج علي

الرسم مبلغ من المال يجب أدائه بمقتضى القوانين والمراسيم، أو القرارات والبلاغات التي تستمد مشروعيتها من القوانين، لقاء خدمة أو منفعة تقدمها الدولة عن طريق وزاراتها أو إداراتها بحكم سلطاتها ووظائفها المختلفة. وبما أن الرسوم إجبارية والزامية تفرضها الدولة بإرادة وحيدة الطرف، مستغلة امتيازاتها وسلطانها العامة، بعد إجازته والموافقة عليه من السلطة التشريعية، فيجب أن يكون للرسوم أهداف وصفات وطبيعة:

- يجب أن يكون هادفاً إلى تحقيق العدالة، بحيث يراعي الحالة المادية لكل مواطن مكلف، ولا يكون مبلغاً مقطوعاً يفرض بالتساوي دون تمييز بين الغني والفقير.
- أن يحدد مبدئياً بحيث لا تحقق الدولة من جراء جبايته أي ربح إضافي، حيث أن الخدمة المؤداة، هي ذات نفع عام ويستفيد منها المجتمع بأكمله.
- عدم تحميل المنتفع كلفة الإدارة بصورة كاملة، بحيث تصبح قيمة المنفعة ومعدل الرسم مرتفعاً، ما يجعل الاستفادة من الخدمة التي يُدفعُ الرسم مقابلها محرومة على أغلبية أبناء الشعب، أو تبقى محصورة بطبقة اجتماعية معينة. حيث أن الدولة ترفع معدل الرسم كلما رغبت في حصر الخدمة بعدد محدد من أفراد الشعب.
- تحديد معدل الرسم يتوقف على كلفة المنفعة من جهة، والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقيها من جهة أخرى، من حيث وظيفتها الراعية والمتدخلة من أجل تأمين الخدمات لجميع الناس، بغض النظر عن حالة المكلف الشخصية، وكذلك مجانية الخدمة العامة.
- يجب أن يرتبط فرض معدل الرسم وتحصيله بازدهار الحالة الاقتصادية للبلاد

والعباد، حيث يتحقق في مثل هذه الحالة وفرة في التحصيل، ووظيفة الدولة الراعية المتدخلة.

٦. تُفرض الرسوم تحت مسميات مختلفة حسب الجهات التي تمارس الوظيفة الإدارية أو الخدمية والمنوط بها تقديم الخدمة، ومن أنواعها (النسبي والمقطوع).

ونظراً لأن«العدل أساس الكون وبه قوامه»، وحق التقاضي من الضمانات الدستورية في دلو القانون السيد في المجتمع والدولة أساساً، حيث نصت المادة /٢٥/ في فقرتها ٢/ من الدستور السوري الدائم لعام ١٩٧٢ على«سيادة القانون مبدأ أساس في المجتمع والدولة»، وفي إطار ذلك تأتي ضمانة حق التقاضي وحق اللجوء إلى القضاء والدفاع أمامه شرط أساسي لإعطاء الحماية وضمانة للحقوق والحريات، لأن الأفراد يجدون في القضاء الملاذ الأخير، حيث نصت المادة /٢٨/ من الدستور الفقرة /٤/ «أن حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون»، وبذلك لا يملك أحدُ الحق بأي شكل من الأشكال أن يمنع المواطنين عن طريق القوانين أو المراسيم أو القرارات أو البلاغات التي يسنها من اللجوء إلى القضاء والدفاع أمامه عن حقوقهم وحرياتهم، حيث يعتبر ذلك مخالفة للدستور. إن دور المشرع ينحصر فقط في تنظيم وتسهيل اللجوء إلى القضاء والدفاع أمامه، ومخالفة ذلك يعتبر غير دستوري ولا يجوز الأخذ به والعمل بمقتضاه.

الفقرة ٣/ من المادة /٢٥/ من الدستور أقرت مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون حيث نصت على«المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، وتكفل

الدولة ذلك» ومن أحكام الفقرة /٤/ من المادة /٢٥/ حيث نصت «أن تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين ولكن ما أقرّ أخيراً بموجب القوانين والمراسيم والبلاغات والقرارات مخالف لذلك وبشكل صريح وواضح، ومنها:

- المرسوم التشريعي رقم ٣/ تاريخ ١٦/١/٢٠٠٢ بخصوص إحداث صندوق مشترك لقضاة العدل ومجلس الدولة ومحامي الدولة في إدارة قضايا الدولة حيث نص في البند ب/ من المادة /٢/ منه أنه من موارد ذلك الصندوق لصيقة قضائية بقيمة ٥٠/ ليرة والمعدل بالرسوم التشريعي رقم ٩٤/ تاريخ ٣/١٠/٢٠٠٥ بحيث أصبح قيمة اللصيقة /١٠٠/ ليرة سورية، وحددت وزارة العدل بالقرار رقم ٢٠٨٩ ل تاريخ ٥/٢/٢٠٠٢ اللوائح التي توضع عليها تلك اللصيقة، وقد شملت تقريباً جميع اللوائح بحيث أن المواطن المتقاضى يدفع راتباً كاملاً أو ربما أكثر شهرياً، والمستفيد بموجب هذه اللصيقة هو الخصخصة الجزئية للقضاء، وهذا مناف لسمو القضاء ونبال من هيئته.
- القانون رقم ١٢/ تاريخ ٧/٤/٢٠١٠ المتضمن تعديل جدول فئات الرسم الإضافي المحدث بموجب القانون رقم ٢٥٤/ تاريخ ١٩/٧/١٩٦٠ بخصوص رسم إضافي لدى القضاء لإنشاء دور المحاكم وأصلاحها حيث زادت فئات ذلك الرسم بنسبة حدھا الأدنى: (١٢٥٠٠٪ إلى ٢٥٠٠٪ إلى ٣٧٥٠٪ إلى ٥٠٠٠٪ إلى ٦٤٥٠٪ إلى ٧٥٠٠٪ إلى ١٠٠٠٠٪ إلى ١٢٥٠٠٪ إلى ١٥٠٠٠٪ إلى ٢٥٠٠٠٪)، وهي حقاً نسب مرعية يعجز المواطن عن حملها وهي بكل المقاييس مخالفة للقانون والعدل والإنصاف.

٣. وكذلك القانون رقم /٢٧/ تاريخ ٧/٧/٢٠١٠ المتضمن الرسوم والتأمينات والنفقات القضائية الذي أنهى العمل بالقانون السابق الصادر بالرسوم التشريعي رقم /١٠٥/ تاريخ ٤/١٠/١٩٥٣ وتعديلاته، وحدد زيادة نسبة الرسوم والتأمينات القضائية بشكل يفوق التصور والاحتمال، حيث أقر:

- زيادة الرسم بنسبة ٢٥٠٠٪ في مادة واحدة من القانون الجديد رقم /٢٧/
 - زيادة بنسبة ٥٠٠٠٪ في ٥٧ مادة منه.
 - زيادة بنسبة ٥٣٢٣٪ في ٤ مواد.
 - زيادة بنسبة ٦٦٦٦٪ في ٣ مواد.
 - زيادة بنسبة ٨٣٢٣٪ في مادة واحدة.
 - زيادة بنسبة ١٠٠٠٠٪ في ٥ مواد.
 - وزيادة بنسبة ١٥٠٠٠٪ في مادة واحدة.
- وكل هذه الزيادات العجيبة تمت الموافقة عليها من السلطة التشريعية وبأسباب موجبة مخالفة لأحكام الدستور، وهذا له آثار سيئة جداً اجتماعياً وسياسياً ووطنياً. حيث أن القضاء هو الملاذ الآمن، وحالة مدنية حقوقية حضارية، وإغلاق باب القضاء أمام المواطن فيه ضياع للحقوق وامتهان لكرامة الوطن والمواطن. وإننا احتراماً لأحكام الدستور نناشد السادة القضاة لوقف العمل بهذه القوانين والمراسيم والقرارات والبلاغات، ونناشد كل الشرفاء بالمطالبة بوقف العمل بها، أو العمل من أجل تعديلها بما ينسجم مع أحكام الدستور، وخاصة القانون رقم /٢٧/ تاريخ ٧/٧/٢٠١٠.الذي سيجري العمل به بتاريخ ٧/١٠/٢٠١٠ إن لن يتم تعديله أو توقيفه أو إلغاؤه.

■ ■

لكل جواد كبوة.. ولمجلس الشعب مئة كبوة!



بدل ذلك كله يحذو هذا المجلس حذو الحكومة، يضيّق على الشعب، في نفقاته ومصاريفه ومداخله، حتى لحق بأرباب الدعاوى والمواقيف والمعتقلين، يزيد مهمهم همأ بنفقات ورسوم وتأمينات حتى لا يلجأ أحدهم إلى القضاء، وتناسى: مبادئ العدالة، ومجانية العدالة، والعدالة للجميع... لا بل يتفهم برسالة مفادها: أيها الفار إلى القضاء! إنك كالمستجير من الرمضاء بالنار!!

ولكن حقّ له! فلكل جواد كبوة، ولهذا المجلس مئة كبوة، أظنها في كل عام، كي يصبح مجموعها أربعمئة كبوة، وحتى يسلم هذا المجلس لخليفته ما لا يمكن إصلاحه وسياسته. هذا المجلس الذي سُمي مجلس الشعب، بعد أن كان يسمى «البرلمان» يجب تغيير اسمه، لا إلى ما سبق - فهي كلمة أعجمية - ولكن سيعدل اسمه إلى «مجلس الحكومة» فلطالما عبّر هذا المجلس عن رأي الحكومة - بخلاف كل المجالس

في العالم.. ويجب أن يُعدل أسلوب انتخابه، فلم الانتخابات، وصرف الليرات، واتعاب أعضائه ـ الأمين ـ بالخطابات؟! بل سيعين كل وزير مجموعة من الأعضاء، ممن يسهلون له إقرار القوانين التي تناسب مقاس وزارته، وتزيد أعباء المواطنين، بما يرضي فخامته.

ولم يعاد تشكيله كل فترة، بل يبقى ما بقي هؤلاء الوزراء، وما بقيت الحكومة، وما بقي المستضعفون.

ويزيد هذا المجلس صلاحياته باستجواب بعض الشعب ـ الذين يكثرون الشرثرة ـ وبعد الاستجواب يجيبون الثقة عن المواطن، وهذا ـ لعمرى ـ منتهى العدالة!

ولعلي أكون أول المستجوبين، فتحجبون الثقة عني... لكني في الحقيقة سبقتكم... فقد حجت الثقة عنكم!!!

essamaldean@yahoo.com

أصحاب رؤوس الأموال المحليين.. والجنسية الأمريكية

◀ ستيركوه ميقرى

أية ظاهرة جديدة عندما تتكرر تستدعي الدراسة والتحصيل، لأن تكرار الظواهر في الفيزياء أو الكيمياء أو الطبيعة قد تخفي قانوناً عند دراستها دراسة متأنية وعلمية، مع التحفّظ على أن ما ينطبق على الفيزياء والكيمياء والطبيعة قد لا ينطبق على المجتمع، فتكرار أية ظاهرة اجتماعية قد لا يخفي قانوناً، وكمثال على ذلك فإن ظاهرة التجسس والتعامل مع العدو الإسرائيلي في لبنان تكررت كثيراً هذه الأيام حتى بلغ عدد المتعاملين مع إسرائيل أكثر من مائة شخصية، بينهم العديد من الضباط والمحامين والأطباء وغيرهم.. من مختلف الطوائف والمذاهب المتنوعة التي تشكل الشعب اللبناني، ولكن هذه الظاهرة تبقى ظاهرة فقط لأن طابع التجسس لمصلحة العدو أخذ وبأخذ الطابع الفردي وليس العام، ولكن عندما تتحول إحدى الظواهر الفردية إلى عامة حينها لا بد من دراستها خصوصاً في بلادنا التي تعرضت وما تزال لهجمة إمبريالية صهيونية بقيادة الولايات المتحدة بهدف إلحاقها بعجلة الامبريالية العالمية وتحقيق مخططاتها الحاقدة على هذه المنطقة، وبالتالي فإن الحفاظ على سورية كقلعة ممانعة يجب أن تنكسر على أسوارها كل مخططات دول الشر وعلى رأسها المخططات الصهيويـ أمريكية يدفعنا إلى ضرورة إلقاء الضوء على ظاهرة بدأت تتكرر وتتجول إلى ظاهرة عامة لدى أصحاب رؤوس الأموال في بلدنا من تجار وصناعيين، وهي العمل الجدي اللاهث للحصول على جنسيات أخرى من دول الغرب الرأسمالي، وخصوصاً محاولة الحصول على الجنسية الأمريكية، والتي أصبحت من الأمور الاعتيادية، وكأنه بات من الطبيعي أن يحمل هذا التاجر أو ذاك الصناعي الجنسية الأمريكية بالإضافة إلى جنسيته السورية.

ومن المعروف أن قانون الجنسية السوري ظل يعتبر من القوانين المتشددة عالمياً في هذا المجال حتى وقت قريب، بحيث يسقط القانون الجنسية السورية عن كل من حاز على جنسية أخرى، ولكن في الأونة الأخيرة، وتحت شعار ربط المغتربين السوريين بوطنهم الأم، يجري التساهل كثيراً مع هذه القضية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: لماذا هذا الركض وراء الحصول على الجنسية الأمريكية على وجه خاص؟

لاشك أن الحصول على هذه الجنسية قد يمنح حاملها بعض الحقوق والمنافع المادية والمعنوية، ولكنه في الوقت نفسه يرتب واجبات على المتجنس تجاه الدولة التي بات يحمل جنسيتهـا.

وإذا أردنا طرح هذا الأمر من زاوية أخرى، نسأل: ألا يدفع حامل الجنسية إلى الازدواجية في الولاء، وخصوصاً أنه لا بد لمن يسعى للحصول على الجنسية الأمريكية من أن يقوم بزيارة الولايات المتحدة فيحصل على ما يسمى بـ(الغرين كارد)، أي الكرت الأخضر الذي يؤهل حامله للحصول على الجنسية الأمريكية؟.

إن الوقائع تشير إلى أن الولاء لحامل الجنسية الأمريكية لبلده الرأسمالي المهيمن عالمياً يتعاظم ويطنى في أحيان كثيرة على ولائه للوطن الأساسي، ولخطورة هذه القضية على وطننا الحبيب، فقد يتعرض العديد من حاملي الجنسية الأمريكية للضغوط الكبيرة والشديدة، أو الإغراءات (المحرزة) لإعطاء معلومات ما، أو انتهاج سلوك ما يصب في خدمة الجانب الأمريكي، قد يتسبب بأضرار خطيرة وكبيرة على الأمن الوطني والوحدة الوطنية، لذلك أصبح من الضروري أمام هذه الظاهرة المنتشرة بقوة لدى العديد من أصحاب رؤوس الأموال القادرين من خلال ملاءتهم المالية من الحصول على معلومات يعجز الإنسان العادي عن الحصول عليها، أن تقوم الهيئات الحكومية المعنية بهذه القضية بإجراء دراسة جدية لهذه الظاهرة، ومعرفة دوافعها ومخاطرها القائمة والمحتملة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن يعود التشديد في تطبيق نصوص قانون الجنسية السوري الذي يسقط حق الجنسية السورية عن حاملي الجنسيات الأخرى، وخصوصاً حاملي جنسيات الدول الغربية وعلى رأسها الجنسية الأمريكية وفي هذا حفاظ على أمن الوطن وكرامته. ■ ■

تنويه.. وتصحيح

ورد في العدد الماضي، في مقال: «مشفى الكلية على نهج مشفى العيون»، أن إدارة مشفى العيون قد أعفت منذ أكثر من سنة ونصف رئيس قسم الداخلية، والصحيح أن ذلك حدث في مشفى الكلية التي قامت إدارتها بهذا الإجراء بحق رئيس قسم الداخلية فيها، لذا اقتضى التنويه.. والتصحيح، مع الاعتذار من القراء.

موسم الأمطار يقترب.. والهواجس والتخوفات تكبر

هل من إجراءات واحتياطات لحماية البنى التحتية وتحسين جاهزيتها؟



◀ يوسف البني

في كل موسم للأمطار يعيش المواطنون ليالي ثقيلة ومفرغة خوفاً من فيضانات متوقعة. أو انقطاع للكهرباء، أو الاتصالات، أو من أزمات مرورية خانقة تسببها السيول في الشوارع أو فيضانات الأنفاق، وإن غزارة الأمطار غير المتوقعة والتي نرجو ونفتوسل أن تهطل علينا لتجلب الخير والغلل الوفيرة. قد تتحول إلى عكس الغاية المرجوة منها بفضل البنى التحتية النعيسة. لأن ما حدث على أرض الواقع في السنوات السابقة يؤكد إشكالية تثير الجدل بشدة، إذ أن بضعة ميلليمترات من الأمطار كانت كافية لأن تفرق شوارعنا ومداخل أنبیتنا والأقضية السكنية في المدن السورية، وفي بداية كل فصل شتاء تتحدث السلطات المختصة عن أنها قامت بكل الإجراءات المطلوبة لمتطلبات موسم الأمطار، وخاصة تنظيف المجاري والمنافذ المائية في الشوارع كي تستوعب بالسرعة المطلوبة أي انهمار غزير للأمطار.. ولكن!!!

ماض غير مشجع

ما يحدث عادة أنه مع أول قطرات المطر تفرق شوارعنا وبيوتنا وأقبيتنا، وتستمر البحيرات والمستنقعات منتشرة في الأرزقة والساحات لأيام عديدة. فهل الاستعدادات والإجراءات المتخذة لهذا العام لاستيعاب مياه موسم الأمطار مناسبة؟ وهل قامت وستقوم الحكومة بما يتوجب عليها لمواجهة هذا التحدي؟ أم أن موسم الأمطار وبيانات الخبير قد يتحول إلى كارثة بسبب أن المعنيين بالأمر لم يقوموا بواجبهم، ولم يثدوا المهمات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم على أكمل وجه؟

رفع بداية موسم الأمطار في كل عام، تضاف هموم جديدة إلى أعباء الهموم اليومية التي يعيشها المواطنون السوريون، وتوقعاً مشتركاً سيطر على معظمتهم، وهو أن أياماً سوداء يوشكون على مواجعتها تضاف إلى الأيام السوداء التي يعيشونها، ويزداد على مر السنوات، الخوف والتوجس من النتائج الكارثية للأمطار التي قد تهطل بغزارة جنوبية، أو قد لا تهطل أبداً مسببة الجفاف والاحتقار وقلة المواسم... والجوع، ومع أن هطولها هو نعمة وأمنية يصلي الكثيرون لتحقيقها، إلا أنها قد تتحول إلى نقمة وخراب بيوت، إذ لم تسارع الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات والتدابير الاحتياطية اللازمة لاستيعاب أية مشكلة قد تتجمل من الأمطار وحلها فوراً.

الصرف الصحي المشكلة الكبرى

نفذت مشاريع شبكات الصرف الصحي في الكثير من المحافظات ضمن صفقات فساد وهدر للمال العام، ولم تحقق الغاية المنشودة منها في كثير من المدن والبلدات، وسببت الهطولات فيضانات في الأحياء السكنية للكثير من المنازل وفي محافظات متعددة مثل دمشق وحمص وحلب وغيرها.. وتكررت في أكثر من سنة، ولم تعمل الجهات المختصة على تدارك تجهيز البنى التحتية للحؤول دون تكرار المشكلات نفسها في العام التالي، وكان البنى التحتية في سورية مجهزة لفصل الصيف فقط دون موسم الأمطار، وقنوات الصرف الصحي والمشاريع التي نفذت لهذا الغرض والتي صرح الكثير من المسؤولين أنها بحالة جيدة وتحقق الهدف المنشود منها أثبتت خلاف ذلك عدة مرات، حيث فاضت الكثير من القنوات بالمياه الآسنة أو، حتى النظيفة منها، وغمرت الشوارع والأحياء وتحت الحسور وفي الأنفاق.

وهناك بعض الأدوية والمستحضرات في مناطق متفرقة ما زالت مكشوفة وتحمل المخالفات بشكل يسبب إزعاجاً وتلوثاً بيئياً كبيراً وخطراً على صحة المواطنين ومبعثاً للروائح الكريهة في فصل الصيف، ومزمع موسم الأمطار تتحول إلى مستنقعات آسنة أكثر تلوثاً وأشد خطراً، وتصبح الأمطار مصدر نقمة بدلاً من أن تكون مصدر نعمة.

وأثبتت السنوات الماضية أن الكثير من شوارعنا وأحيائنا في مختلف المدن والبلدات مهددة بالفيضانات عند هطول الزحاحات الغزيرة غير

مطببات

فن التصريحات

بعد شهرين، أي مع بداية العام القادم، ستضع مديرية النقل الداخلي بدمشق ١٥٠ باصاً في الخدمة، وذلك لتدعيم الخطوط الحالية، وليس لفتح خطوط جديدة.

يتابع مدير النقل الداخلي بدمشق تصريحه بأن جميع الخطوط تعاني في الوقت الحاضر من الازدحام والضغط الشديدين، وأن مدينة دمشق في العام ٢٠٠٥، أي عندما تم توقيع العقد الذي بموجبه تم استخدام الباصات الصينية، لم تكن تشهد هذه الكثافة السكانية، وهذا الازدحام.

من حق المدير أن يقول ما يشاء، ومن حقنا أن نفكر في مقولته، وأن نزيد عليها كوننا من وسط (نفاق) على رأي منتقدينا أن نمنع في التفكير.

في اللقاء نفسه يقول المسؤول النقلي وبالحرّف: (إن ٦٠ باصاً ستعمل على تخديم خط السيدة زينب - برامكة في الأسبوع القادم، إضافة إلى أنه ستبدأ باصات المستثمرين بتخديم خط مخيم اليرموك - مركز البولمان، وخط مليحة - برامكة، وخط مشروع دمر خلال أيام، أي قبل خط صحنايا). ..ل ستدخل هذه الباصات إلى مدينة غير دمشق، وهل ستكون نهاية خطوطها عند حدود ريف دمشق، فكيف لن يتم فتح خطوط جديدة؟.

ثم يعترف مدير النقل الداخلي بدمشق بالزحام والضغط الشديدين، لكنه في الوقت نفسه بنفي معاناة دمشق في العام ٢٠٠٥ من هذا الداء، وكأننا لم تكن وقتها نعيش في هذه المدينة، وكأن استقدام المعجزة الصينية لم يكن لحلحلة الأزمة التي يعترف بها، وجربوا فيها وفيها الكثير من الباصات المحلية والعالمية، من اليابان وكوريا، وكل النور الآسيوية الصاعدة، وصولاً إلى العملاق الصيني.

نعم تضاعفت أعداد البشر القاطنين والزائرين للمدينة المزدحمة، وبالمقابل تضاعفت أكثر أعداد السيارات والباصات المتنوعة، وتضاعف الازدحام والضغط، وكبرت الأزمة، وكثرت الحلول التجريبية.

أما الجديد فهو انتقال الأزمة إلى الريف، واستثمار خطوط جديدة من جانب الشركات الخاصة العاملة على خطوط مدينة دمشق، هل حلت هذه الشركات أزمة المدينة لتعمم تجربتها على الريف؟ هل تعاني خطوط الريف من الاختناق كما تعاني خطوط المدينة؟ وإذا كانت المؤسسة العامة للنقل الداخلي تريد تحريك السرافيس إلى الريف، فأين ستحل سرافيس الريف؟ وإذا كان مدير نقل دمشق قد أكد في حديث آخر بأنه سيتم تأمين فرصة عمل لكل سرفيس ينقل من خطه، فأين سيؤمنها؟

وبما أنه لدى وزارة النقل الهادفة خطة لإخلاء مدينة دمشق من الميكرو باصات، واستبدالها بباصات نقل داخلي تابعة لمؤسسة النقل حسب قول مدير نقل دمشق، ألا يتطلب هذا فتح خطوط جديدة، وتحويل سرافيس ومزيداً من الاستثمارات على جبهة النقل ستقودنا إلى أزمة خانقة أكبر؟.

هل يذهب مدير نقل دمشق إلى السورية ليرى ويشاهد بنفسه ماذا حصدنا نحن كمواطنين من جراء إحداث كراج السورية، والأردحام المرعب للبشر والباصات الملوثة العاجزة عن حل اختناق يستمر طيلة اليوم، وأن الباصات الصينية الموضوعة على خطوط الريف تداوم نصف نهار، ولا تفعل سوى جمع الغلة الصباحية، وترك المواطن عرضة لمزاج سائق السرفيس ومعارفهِ؟

يتابع مدير النقل وصاياه علينا حين يعتبر أن إدخال الشركات الخاصة للعمل على بعض الخطوط يأتي ضمن موضوع تطوير قطاع النقل المدني، من خلال إخراج السرافيس من الخطوط، ووضع وسائل نقل جماعي أكثر حضارية وفعالية في الأداء والخدمة. إضافة إلى أن وسائل النقل الجماعي تعد وسائل آمنة ومريحة للمواطن..

هل الحضارة فقط هي مجموعة التعليمات المصققة خلف ظهر السائق؟ أما تعلق المواطنين وتدافعهم في جوف الباص الأخضر فأمر عادي؟ أهذا التعلق هو من بركات وسائل النقل الآمنة والمريحة للمواطن؟

سيبقى المواطن علة الأزمة وسببها، وسيبقى في الوقت نفسه الذريعة لحلها، والألف باص الموعودة التي تسير على الغاز ستحمل المواصفات والوصايا نفسها، والتصريح دون تعديل.

■ **عبد الرزاق دياب**

تزايد الاحتياج إلى تطوير الخدمات، بما يتناسب مع الزادات السكانية والعمرانية، أو بسبب الفساد الذي يذهب بالميزانيات المرسودة سنوياً لتحسين خدمات البنى التحتية وتطويرها وليس هناك من يحاسب أو يطالب بالتفتيد ويراقب ما أنجز وما لم ينجز!! وما هو موسم المطر والخير على الأبواب فهل ستضع الحكومة في حساباتها المشكلات التي حصلت في المواسم السابقة وتعمل على تفاديها قبل وقوعها؟!

تضرر الشوارع والطرق وكثرة الحفر

صحيح أن الآراء والمواقف مما ينتظرنا مع حلول الأمطار لم تتبلور بعد، إلا أن هناك خوفاً وقلقاً وتساؤلات كثيرة تشغل بال المواطنين، وهي مخاوف مميزة نتيجة ما واجهوه من مشاكل ومصاعب رافقت مواسم الأمطار الماضية. وقد رصدت «قاسيون» بعضاً منها في دوما وحرسنا والمليحة:

المواطن حسام السمان قال: «مع أن موسم الأمطار قد اقترب كثيراً إلا أن الكثير من الشوارع في بعض المناطق الشعبية لم يتم تخديمها بطبقة إسفلتية (قميص)، وخاصة بعد حفرها وتخديمها بخطوط الصرف الصحي، حيث مازالت الأتربة والغبار تغطي الكثير من الشوارع، وهناك شوارع تم شقها حديثاً، ومع أول زخة مطر فإننا نغوص في الأحوال حتى الركب».

المواطن عادل ب قال: «أصبحنا نكره فصل الخريف والمطر بسبب الأحوال والمغاسات الكبيرة التي تتلقق راحتنا وتجعل عيشتنا «بهدة في بهدة»، وكل واحد يرمي المسؤولية على ظهر غيره، وقد طافت خطوط الصرف الصحي عند موسم الشتاء الماضي، فهل ستعرض إلى هذه البهدة هذه السنة أيضاً؟».

المواطن مأمون الحلاق قال: إن الكثير من الشوارع تمّلؤها الحفر والتموجات والانثقافات الحاصلة

من تداخل الزيت والتراب والوحل بعد تمديد شبكة الصرف الصحي، وحتى اليوم لم تتم صيانة الشوارع والحارات بطبقة إسفلتية (قصيص)، ومع اقتراب موسم الأمطار يزداد قلق المواطنين من مستنقعات الوحل والطين التي تعم معظم الشوارع، والمشكلة الأكبر التي تعاني منها عند هطول الأمطار بغزارة هي مشكلة انقطاع الكهرباء وشبكة الهاتف الأرضية. فتحن نعيش كأننا معزولون تماماً عن العالم الخارجي، وكأننا لسنا من هذا الوطن».

نعم، هكذا وبعيداً عن كل أشكال الحضارة والتطور
تغرق شوارعنا بالوحول والفوضى والاضطرابات
بسبب التقيد السيئ لمشاريع التبديد والتزفيت
الذي ما تلبث أن تظهر بعدها مباشرة الحضرة
والتموجات والانتفاخات في هياكل الطرق، وليس
هناك من يراقب أو يحاسب أيضاً، فالفساد حتى
هنا يمنعنا من الاستمتاع بيوادر الخير وتباشير
الغلال الوفيرة ويحولها إلى نقمة نكره أن نشهدا،
لأننا مع أول زخة نكره نفوس في الأحوال حتى
الركب، وأصبح نمطر فصل الخير والطر حتى
الأحوال التي تقلق راحتنا وتجعل عيشتنا «بهذلة
في بهذلة».

المتوقعة، لأنها لم تدخل في حسابات المخططين والمنفذين لمشاريع البنى التحتية. ولم تكن هناك أية احتياطات أو إجراءات لتفادي المشكلة، رغم الوجود والتصرّحات التي دائماً ما يأتي موسم الأمطار بخلاف مضاهاها. فقد ذهبت أذراج الرياح المبالغ الخيالية التي صرفتها الحكومة على مشاريع الصرف الصحي الذي تم تنفيذه في كل المحافظات السورية، بسبب تهديد المشروع لمتعهدين فاسدين وشركات القطاع الخاص التي نفذت المشاريع دون دراسات صحيحة، وبتنفيذ غير مجد، بعيداً عن الرقابة والمحاسبة، علماً أن هناك شركات إنشائية في القطاع العام تملك الإمكانات والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروع، وكان من الممكن أن تسهم العائدات المصروفة بتقوية هذه الشركات وتنميتها والحفاظ عليها من الانهيار، بدلاً من تكديسها في جيوب المتعهدين وحيثان المال من القطاع الخاص، وقد ظهر سوء التوزيع عندما لم تعمل مصارف المياه على استيعاب مياه الأمطار، وقاضت المجاري، وتكبد المواطنون خسائر كبيرة في ممتلكاتهم، وغرقت الكثير من الشوارع والأحياء بالحوادث والمخاضات النتنة.

الكهرباء والاتصالات تشاؤم يرافق الخير

اعتدنا دائماً أن نتراقب مواسم الخير بوقع أليم
وكارثي على المقومات الرئيسية للبنية التحتية
الخدمية في سورية، وتتضرر شبكات الكهرباء
والانصالات، وبات من المؤشرات الهامة والخطيرة
على ضعف البنية التحتية والتخلف عن مواكبة
التطور، وقصور الخطط التنموية التي لا تراعي
الزيادة الطبيعية في عدد السكان، الأزمة الكبيرة
في قطاع الكهرباء والطاقة، والانقطاعات المستمرة
بسبب الاعطال الناتجة عن عدم كفاية الطاقة
أو برامج الاحتياطي المترتبة على حمولات الطاقة
المؤلفة للاستعمالات اليومية العادية، وخاصة
عندما تنذر الحكومة بأن المواطنين يستخدمون
الكهرباء للتدفئة.

وعند انقضاء المطر قد يعيش المواطنون في مختلف المناطق ساعات طويلة في ظلام دامس أو انقطاع كامل عن كل مقومات الحضارة، وقد تحدث تماسات خطيرة في شبكة الكهرباء وتؤدي إلى حوادث مؤسفة، وهذا قد حدث أكثر من مرة أصيب فيها مواطنون بأسلاك الكهرباء وأودت بحياة البعض منهم، وهذه التماسات نفسها قد تسبب تماسات وانقطاعات في خطوط الاتصالات ما يجعل الناس يعيشون في عزلة تامة وغربة قاتلة، وتدعي الحكومة في موسم الأمطار أن سبب الانقطاع الكهرباء هو استخدام المواطنين للكهرباء في التدفئة، وقد يكون هذا جزءاً صغيراً من المشكلة، ولكن المشكلة الرئيسية هي في التنفيذ السيئ لشبكات التوصيل وغرف التفتيش للتلميذات الرئيسية للكهرباء والهاتف، وانعدام الصيانة لمحطات التوليد والتحويل، وعدم كفاءة الطاقة المولدة أساساً، وعدم تناسبها مع الاحتياجات الحقيقية للحياة اليومية للمواطنين بسبب القصور الكبير في التخطيط والتنفيذ الذي لم يأخذ بالاعتبار

- ما حدث على أرض الواقع في السنوات السابقة يؤكد أن بضعة ميلليمترات من الأمطار كافية لأن تغرق شوارعنا ومداخل أبنيتنا والأقضية السكنية في المدن السورية، فهل سيتكرر المنظر؟
- هناك بعض الأدوية والمستنقعات في مناطق متفرقة مازالت مكشوفة وتحمل المخالفات بشكل يسبب إزعاجاً وتلوثاً بيئياً كبيراً وخطراً على صحة المواطنين ومبعثاً للروائح الكريهة في فصل الصيف، ومع موسم الأمطار تتحول إلى مستنقعات آسنة أكثر تلوثاً وأشد خطراً

د. غسان إبراهيم لقاسيون:

الاقتصاد السوري لا يعاني من نقص الموارد.. وإنما من سوء استخدامها

مكّان تطوير الاقتصاد نابعة من داخله

أما بخصوص الموارد البشرية، فلا يعاني الاقتصادي السوري من نقص في قوة العمل المؤهلة، بل من نقص في قوة العمل المستخدمة، إذ أن بنية قوة العمل المستخدمة لا تعبر إطلاقاً عن مخرجات العملية التعليمية، إذا كان نحو ٨٥/٪ من قوة العمل المستخدمة تحمل شهادة البكالوريا فما دون، مقارنة بعشرات وربما مئات الآلاف من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة خارج العمل، فهذه مسألة تحسب على الفعاليات الاقتصادية، الحكومية والخاصة، وليس على قوة العمل المؤهلة بحد ذاتها .

بشكل آخر، ليس هناك من عدم توافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل، بل العكس، فسوق العمل في سورية تعتبر مشوهة أو منحازة لقوة العمل الرخيصة، وغير مؤهلة لأسباب متعددة.

يستخلص مما تقدم أن مكّان تطوير الاقتصاد السوري نابعة من داخله، لحسن الحظ وليس من خارجه، ولكن ذلك على أهميته، لا يكفي، ومسألة التطوير تقبع في مكان آخر، فالتطوير الاقتصادي قبل أن يتجسد في استثمارات ماديّة أو في عمليات تأهيل وتدريب، يجب أولاً، وبشكل بديهي، أن يعتمد كقناعات، ورؤى وتطورات، أي كعقلية جديدة لإعادة تشكيل الاقتصاد الوطني بما يحقق نقلة نوعية أو انعطافة جذرية للأمام.

بمعنى آخر، يشترط التطوير الاقتصادي عقلية متطورة ومسكونة بتغيير الذهنية الاجتماعية القائمة أو السائدة، وإصلاح القديم لا يتحقق بأدوات القديم نفسه، بل بأدوات جديدة تتمثل بالضبط برجالات إصلاح عظام.

■ ■

يسبق الإنفاق الإنمائي بفاعلية الاقتصاد الإنتاجي والحقيقي، وكذلك يسبق الإنفاق الإنمائي أو الإنتاجي مهما بلغ حجم هذا الإنفاق أو الاستثمار.

من جهة أخرى، كُتّت الموارد الطبيعية، منذ زمن بعيد، عن كونها مصدر غنى أو ثروة، وأسعارها في السوق الخارجية لا يمكن مقارنتها موضوعياً، مع أسعار السلع الصناعية المتزايدة باستمرار، وهذا يتطلب بشكل ملح وسريع، ضرورة التصنيع المتكامل لكل الموارد الطبيعية، أو على الأقل، تبعاً لدرجة أهميتها بالنسبة إلى الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية.

بالمقابل، قد يؤخذ على مسألة تصنيع الموارد الطبيعية بأنها مرتبطة، موضوعياً وعملياً، بالموردين الآخرين، المالي والبشري، وبالتالي تصعب عملية الاستثمار المتكامل لتلك الموارد . ذلك يقود للحديث عن الموارد المالية أولاً، وهنا، يطرح السؤال المركزي نفسه، لماذا خُفّضت الحكومة الإنفاق الاستثماري الإنمائي مقابل زيادة الإنفاق الجاري؟ ولماذا تتمحور برامج تحديث الصناعة السورية، المقترحة من منظمات دولية، حول الصناعات القائمة، وفي أحسن الأحوال إقامة بعض الصناعات الحديثة كالالكترونيات، وبغض النظر عن العناقيد الصناعية وصناعات السلاسل الإنتاجية المتكاملة؟.

إذا كان هناك نقص في الموارد المالية، فهذا يمكن تلافيه عن طريق جذب استثمارات المغتربين السوريين أو الاستثمارات العربية، أو بتفضيل العلاقات الاقتصادية مع بعض الدول الصديقة، كإيران أو تركيا، هنا، المسألة المركزية تتعلق بكيفية تحسين المناخ الاستثماري بعوامله غير الاقتصادية، في المقام الأول.



من الموارد تتطلب تكامل السلسلة الإنتاجية محلياً عبر استكمال سلسلة القيمة المضافة، أي بدءاً من معالجة المادة الأولية، وانتهاء بتحويلها إلى سلعة جاهزة مصنعة، وذلك يستدعي تغيير الذهنية الاقتصادية الريعية قبل إقامة السلاسل الإنتاجية المتكاملة، إذ إن الإيمان بفاعلية الاقتصاد الإنتاجي والحقيقي

النموذج الاقتصادي المطلوب، مثّل محور الصفحة الاقتصادية لأعداد سابقة، لما يمثله هذا النموذج المأمول من بديل للنموذج الاقتصادي المتبع حالياً، وهو الذي أثبت فشله تخطيطاً وتنفيذاً على حد سواء، وقد أكد ذلك مؤخراً وزير المالية د. محمد الحسّين عندما اعتبر أن الانجراف الكبير في تحقيق بعض النسب والمؤشرات التي وضعتها الخطة الخمسية العاشرة يعود لعدم الدقة في التخطيط، وعدم دراسة البيانات التي بنيت عليها الخطة الحالية، بالإضافة إلى عدم الحديث عن محور الموارد الضرورية اللازمة لتطوير الاقتصاد السوري، وأين يمكن إيجادها؟!

في محاولة الاستفسار عن ذلك التقينا د . غسان إبراهيم أستاذ كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، وطرحنا عليه هذا السؤال، فأجاب بما يلي:

د. غسان إبراهيم: يجب تصنيع الموارد الطبيعية

يقول د . غسان:

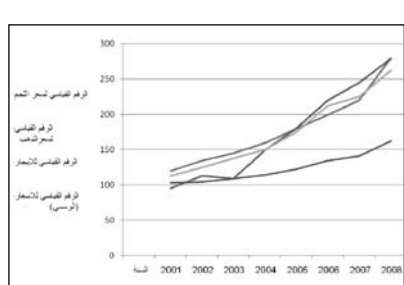
«تتمثل الموارد الوطنية لأي اقتصاد، وضمناً الاقتصاد السوري ب: الموارد الطبيعية، والموارد المالية، والموارد البشرية، ولا يعاني الاقتصاد السوري من نقص في أي من تلك الموارد، وإنما، ربما يعاني من سوء استخدام هذه الموارد، لذلك تغدو المسألة الأساسية بالنسبة إلى تطوير الاقتصاد الوطني، ممثلة بالجانب الكيفي أو النوعي، أكثر منها بالجانب الكمي أو المادي، فالوارد بحد ذاتها لا تمثل ثروة اقتصادية متنامية، وإنما كيفية استثمارها لتحويلها إلى مصدر دائم لثروة متجددة، فالموارد الطبيعية الزراعية، والخام، والمعدنية، والاستخراجية، وغيرها

الهوة كبيرة بين رقم التضخم الرسمي والفعلي..

التباين يتطلب من المركزي للإحصاء تدقيق أرقامه ومراجعة حساباته

يعتبر بعض الاقتصاديين أن هناك تضخماً محبباً ينشط الأسواق ويحركها، وينشلها من الركود، لكن هذا النوع من التضخم لم يشهده الاقتصاد السوري يوماً، فالأسواق تعيش حالة من الجمود ما تزال ممتدة منذ سنوات طويلة، وأرقام التضخم «المعلنة» تعتبر عالية نسبياً، على الرغم من كونها لا تعبر عن أرقام التضخم الفعلية، فبماذا يمكن أن نسمي أرقام التضخم الحقيقية إذا؟! هذا التضخم الذي ينعكس ارتفاعه أو انخفاضه على مستوى معيشة السوريين، وأعبائهم الاقتصادية، خصوصاً إذا لم يواكبه ارتفاع في الرواتب والأجور بما يوازيه بالحد الأدنى، وتعد المقارنة بين هذين الرقمين ضرورة للوصول إلى رقم تضخم أكثر دقة.

الأرقام القياسية للأسعار الرسمية و الأرقام القياسية الفعلية لكل من أسعار الذهب، والإيجار، واللحم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩م) حسب سنة الأساس ٢٠٠٠ = ١٠٠					
	١	٢	٣	٤	وسطي ٢+٣+٤
السنة	الرقم القياسي للأسعارالرسمية	الرقم القياسي للإيجار	الرقم القياسي لسعرالذهب	الرقم القياسي لسعراللحم	الرقم القياسي للأسعارالفعلي
٢٠٠١	١٠٣	١١٢,٥	٩٥,٥	١٢٠	١٠٩,٣
٢٠٠٢	١٠٤	١٢٥	١١٢,٥	١٣٥	١٢٤
٢٠٠٣	١٠٩	١٣٧,٥	١٠٩	١٤٥	١٣٠,٥
٢٠٠٤	١١٤	١٥٠	١٤٩,٢	١٦٠	١٥٣
٢٠٠٥	١٢٢,٥	١٧٥	١٨٠	١٨٠	١٧٨
٢٠٠٦	١٣٤,٨	٢١٢,٥	٢٢٠,٢	٢٠٠	٢١١
٢٠٠٧	١٤٠,٨	٢٢٥	٢٤٤,٦	٢٢٠	٢٣٠
٢٠٠٨	١٦٢,٢١	٢٦٢,٥	٢٧٨,٩	٢٨٠	٢٧٤
٢٠٠٩	١٦٦	٢٧٥	٣٢١	٣٢٠	٣٠٥



التضخم حسب الأرقام الرسمية التي يعلنها المكتب المركزي للإحصاء توصلنا إلى أن التضخم الإجمالي بلغ خلال الفترة الواقعة بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ نحو ١٦٦.٪ فقط، أي أنه – ووفقاً للأرقام الرسمية – يتوجب أن لا تكون الأسعار قد ارتفعت إلا بهذه النسبة المعلنة، بينما نلاحظ في الواقع أن معظم أسعار السلع الاستهلاكية قد ارتفعت بنسب تصل إلى الأضعاف، لذلك تمت المقارنة بين أرقام التضخم المعلنة والفعلية، بعد اختيار ثلاثة مكونات رئيسية، وهي: الإيجارات

التي تشكل ٢٢٪ من مكونات السلة الاستهلاكية، واللحمة التي تعد إحدى المكونات الرئيسة للغذاء الذي يشكل بدوره ٤٢٪ من سلة الاستهلاك، وكذلك الذهب كمعادل عام لكل السلع.

الرجوع إلى الوراء لعشر سنوات، يؤكد أن وسطى أسعار إيجار السكن في بعض الأحياء الشعبية بمدينة دمشق ارتفع بشكل فعلي من ٤٠٠ ليرة في العام ٢٠٠٠ ليصل إلى نحو ١١ ألف ليرة سورية في العام ٢٠٠٩، أي أن أسعار مكون السكن – الذي يشكل ربع سلة الاستهلاك تقريباً – ارتفعت بنسبة ٢٧٥٪ خلال الفترة الواقعة بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩، علماً أنه تم قياس نسبة التغير في الأسعار أو في عملية حساب التضخم بشكل تراكمي قياساً بالتغير السنوي، استناداً إلى سنة أساس، وليس بشكل إجمالي.

وبالانتقال إلى الذهب، نجد أن وسطى الأسعار الفعلية لغرام الذهب ارتفعت خلال الفترة الواقعة بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ ٤٠٨ ليرة سورية في العام ٢٠٠٠ لتصل إلى ما يقارب ١٣١٠ ليرات سورية في عام ٢٠٠٩، أي أن وسطى نسبة الارتفاع الفعلية لأسعار الذهب وصلت إلى ٢٢١٪ بين العام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩. أما بالنسبة لمادة اللحم، فإننا نجد أن السعر الحقيقي للكيلوغرام الواحد من لحم الغنم في بعض أحياء دمشق الشعبية ارتفع من ٢٥٠ ليرة في العام ٢٠٠٠، ليصل إلى ٨٠٠ ليرة في العام ٢٠٠٩، أي أن وسطى نسبة الارتفاع في أسعار اللحمة تجاوز ٣٢٠٪ خلال الأعوام التسعة السابقة.

وفي النتيجة، نصل إلى أن الارتفاعات التي شهدتها أسعار هذه السلع الثلاث – يعطينا مؤشراً تقريبياً على وسطى ارتفاع أسعار سلة الاستهلاك بشكل عام، والذي وصل خلال هذه الأعوام المدروسة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩) إلى ٣٠٥٪، أي أن الفارق بين أرقام التضخم الرسمية وارتفاعات الأسعار الفعلية في الأسواق وصل إلى ١٣٨.٪. وهذا ليس بفرق طبيعي بالتأكيد، ويتطلب من المكتب المركزي للإحصاء مراجعة حساباته وتدقيق أرقامه، إن لم نقل تصحيحها وتغييرها بشكل جذري...

■ **قاسيون**

الدين وخدمته من وحي بعض التجارب.. الاقتراض الخارجي يرهق الاقتصاد، ويعرقل التنمية، ويؤدى للانهيـار!



◀ **إعداد: حسان منجه**

تعد الاستدانة من المشكلات التي قد تكبح النمو المستقبلي لأي اقتصاد في العالم، ولكن أخطرها وصول هذا الدين العام لدرجة تؤدي لانهيـار الاقتصاد، وهناك نماذج وأمثلة مختلفة، فقد انهار الاقتصاد الأرجنتيني في العام ٢٠٠٠ على نسبة من الدين العام تصل ٥٥٥٪ من الناتج الإجمالي، بينما انهار الاقتصاد اليوناني في العام ٢٠١٠ على نسبة من الدين العام تصل إلى ١٠٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يبين أن النسب المؤدية لانهيـار تختلف باختلاف قوة الاقتصاد المستدين.

لكن، وقبل الحديث عن انهيار الاقتصاد بفعل الاستدانة، كدرجة متقدمة، لا بد من تحديد المخاطر المباشرة للافتراض التي تظهر بعد آجال زمنية قصيرة، كتسديد خدمة الدين العام التي تسلب الاقتصادات الوطنية جزءاً من إيراداتها، مما يؤدي لتخفيض الإنفاق العام، وتقليص الجانب الاستثنائي في الموازنات العامة القادمة، فبدلاً من ذهاب هذه الأموال لخدمة عملية التنمية الاقتصادية، فإنها ستوضع بخدمة الدين العام داخلياً كان أم خارجياً، كما أنه من الضروري السؤال: كيف سيتم استخدام هذه الديون، بالاستثمار، أم بالتمويل الجاري؟ وخير مثال على ذلك لبنان الذي لم يستخدم سوى ١٢٪ من ديونه بالاستثمار، مما أوقعه بعجز لاحق في تسديد هذا الدين وأقساطه.

الاقتصاد السوري والدين العام:

يشكل الدين العام في سورية بحدود ٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك حسب تأكيد وزير المالية د. محمد الحسين مؤخراً، بينما لا تتجاوز خدمة هذا الدين ٢,٥٪ من الناتج الإجمالي حالياً، أي أنه وباللغة النقدية، نجد أن الدين العام في سورية وصل إلى نحو ٦٠٠ مليار ليرة سورية، وخدمته (أقساطه وفوائده) تصل إلى ٦٠ مليار ليرة سورية سنوياً، والسؤال: كم ستكون تكلفة خدمة هذا الدين إذا تضاعفت المديونية السورية في الخطة الخمسية القادمة.. كما يرغب البعض؟.

الدين اللبناني

بلغ حجم الدين المعلن في لبنان نحو ٤٨ مليار دولار حتى نيسان ٢٠٠٩، بينما لم يتعدّ حجم الناتج القومي ٢٧ مليار دولار، أي أن نسبة الدين العام وصلت إلى نحو ١٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت تكلفة الفوائد منذ العام ١٩٩٣ حتى نهاية العام ٢٠٠٨ نحو ٤٠ مليار دولار.

وبحسب أرقام موازنة العام ٢٠٠٩، فإن خدمة الدين العام في لبنان ارتفعت لتصل

إلى ٦٤٤٠ مليار ليرة (٤,٢ مليار دولار) أي ما يعادل ١٥,٥٪ من حجم الناتج المحلي للبنان، مقابل ٤٦٥٠ ملياراً (٣ مليار دولار) في موازنة ٢٠٠٨، أي أن خدمة الدين ارتفعت بما قيمته ١٧٩٠ مليار ليرة (١,٢ مليار دولار)، أي ما نسبته ٤٩, ٢٨ المئة من حجم خدمة الدين . وفي قراءة لمكوّنات الدين العام في لبنان، نجد أن لبنان أنفق بين ١٩٩٢ و٢٠٠٨ نحو ١٠٢ مليار دولار، منها ٣٢ ملياراً (٣٧٪) على الفوائد، ٣١ ملياراً (٣٠٪) على الرواتب والأجور، و٢١ ملياراً (٢١٪) عل النفقات الاستهلاكية والتحويلات، فيما لم تتعدّ النفقات الاستثمارية ١٢ مليار دولار (١٢٪).

الدين الأردني

أكدت بيانات وزارة المالية الأردنية أن الدين العام قفز من ٨,٥٥١ مليار دينار (نحو ١٢ مليار دولار) نهاية ٢٠٠٨، ليصل إلى ٩,٦٦٠ مليار دينار (١٢,٦ مليار دولار) ما نسبته ٥٤,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩، وأظهرت بيانات وزارة المالية – في نشرتها الشهرية – أن صافي الدين العام على الأردن حتى نهاية تموز الماضي، ارتفع بنسبة ٧ ٪ ليصل إلى ١٠,٣٣ مليار دينار (١٤,٥ مليار دولار)، أي ما نسبته ٥٣,٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي المعاد تقديره لعام ٢٠١٠.

من جانب آخر، توقعت مصادر دائرة الموازنة العامة الأردنية أن ترتفع المدفوعات النقدية لتغطية تكاليف خدمة الدين العام الداخلي والخارجي من الأقساط والفوائد المترتبة التسديد خلال العام الحالي ٢٠١٠ إلى نحو ٨٨٧ مليون دينار (١,٢٥ مليار دولار)، أي ما يشكل ما يزيد عن ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وبحسب البيانات ذاتها، اشتملت تكاليف عبء المديونية العامة في العام ٢٠١٠ على ما قيمته نحو ٤٧٠ مليون دينار (٦٥٨ مليون دولار)، تمثل المدفوعات النقدية المقدرة لتغطية فوائد الاقتراض المحلي والخارجي، مقابل نحو ٤٠٣ مليون دينار (٥٦٤ مليون

في خطوة انفصالية مسبقة واشنطن تدعم «شرطة جنوب السودان»



قالت صحيفة «واشنطن تايمز» إن الولايات المتحدة أنفقت ما يزيد عن ٣١ مليون دولار على برنامج لإنشاء وتدريب قوات للشرطة في جنوب السودان على مدى العامين الأخيرين. وأضافت أن واشنطن تأمل أن تضطلع هذه القوات بتأمين إجراء استفتاء «سلمي» في كانون الثاني المقبل، والذي توقعت الصحيفة أن يصوّت فيه الجنوبيون لمصلحة الانفصال عن الشمال. وأقرت الصحيفة- المعروفة بميولها اليمينية المتطرفة- أن قوة الشرطة التي وصفتها بأنها «وليدة وغير متمرسة» تفتقر إلى القدرة على الحيلولة دون انزلاق السودان مجددا في أتون حرب أهلية «مزقت البلاد إربا» طوال ما يزيد على العقدین. وأشارت إلى أن الخوف من تجدد الحرب الأهلية ازداد مؤخراً عندما اعترض بضع عشرات من الجنوبيين مسيرة عدة آلاف من الشماليين في الخرطوم، زاعمة أن الشرطة هاجمت الجنوبيين الذين أطلقوا سيقانهم للريح. ومن المزمع أن يجري الاستفتاء على مصير الجنوب في التاسع من كانون الثاني المقبل. وفي استفتاء آخر منفصل، سيدلي سكان منطقة أبيي الغنية بالنفط بأصواتهم لتحديد ما إن كانوا يريدون أن يكونوا جزءا من الجنوب في حال انفصاله. ونسبت الصحيفة إلى مسؤول بإدارة أوباما طلب منها عدم الكشف عن اسمه «حتى يستطيع التحدث بحرية عن جهود أمريكا في السودان»، القول إن الالتزام بقيام الاستفتاء في موعده المحدد سيكون في نهاية المطاف «قرارا سياسيا» وليس قرارا يستند على الوقائع على الأرض. ويقوم نحو عشرة ضباط شرطة أمريكيين بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان (يونيميس) في تدريب «جهاز شرطة جنوب السودان»، الذي تتمثل مهامه الأساسية في «توفير الأمن أثناء عملية الاستفتاء». وقد أنفقت الولايات المتحدة ١٥.٤ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٩ و١٦ مليون دولار أخرى في العام المالي ٢٠١٠ على البرنامج المذكور. وكشفت واشنطن تايمز كذلك عن أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما طلب زيادة المبلغ للعام المالي ٢٠١١.

٨٥ مليون فقير في الاتحاد الأوروبي أوريا، في دوامة السخط المتفجر

نوع من الغابة، في وقت تميل فيه كثير من النقابات إلى التعاون مع أرباب العمل؟

لقد أصبحت الكفاة الاقتصادية هي المنظور الأساسي للشركات التي حادت عن التزاماتها بالتضامن مع الدولة. أما الدولة فقد حادت بدورها عن التزاماتها تجاه المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية. وبهذا ابتعد النشاط الاقتصادي عن المجال الاجتماعي أكثر بآكثر وبشكل دائم.

وهذا هو ما حدث في أسبانيا على سبيل المثال، حيث بلغ عدد عاطلين عن العمل ٤.٥ مليونا في عام ٢٠٠٩ مقارنة بإجمالي ٣.٠ مليون في ٢٠٠٨، في حين صرفت الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ٣٢.٣ مليار يورو لمساهميها، بزيادة بنسبة ١٩ في المئة مقارنة بعام ٢٠٠٨.

كذلك فقد تجاوزت أرباح البنوك الأوروبية في العام الماضي ٥٠ مليار يورو، فكيف يكون هذا ممكنا في قارة تعاني من أسوأ ركود منذ عام ٩١٩٢٩ علما بأن البنوك المركزية قد قدمت منذ بداية الأزمة في ٢٠٠٨ قروضا ضخمة للمصارف الخاصة وبأدنى أسعار للفائدة، لتقوم المصارف التي مُنحت هذه الأموال الرخيصة بإقراضها بأسعار فائدة عالية للأسر والشركات وحتى للحكومات.

بهذه الطريقة كسبت هذه المصارف مليارات ومليارات، والآن بلغت الديون السيادية مستويات مذهلة في العديد من البلدان، كالיוنان وإيرلندا والبرتغال واسبانيا، وهي التي اضطرت حكوماتها لفرض سياسات تقشفية صارمة على مواطنيها لتكون قادرة على تلبية احتياجات الجهات المالية التي تسببت في الأزمة في المقام الأول.

من السهل إذا أن نفهم الغضب والصدمة بل والعار الذي يشعر به ملايين المواطنين الأوروبيين.

الأغنياء يزدادون ثراء في حين يرتفع عدد عاطلين عن العمل ويتقشي العنف بصورة خطيرة، وتتشتري العنف الشرائية، وتندهور ظروف العمل، ويستشري العنف المادي والرمزي عبر مجتمعات تنهاوى لتكتسب فيها العلاقات الاجتماعية وحشية متعاطمة.

لقد حذر صندوق النقد الدولي في ١٧ آذار الماضي من أنه إذا لم يتم إصلاح النظام المالي «فستدلع انتفاضات اجتماعية، فإلي أي حد سيتنامى الاشمئزاز والغضب والسخط الإجتماعي؟

مدير لومند ديبلوماتيك – أسبانيا
نشرة «أي بي اس»



الأوري البالغ ٢٠ في المئة.

وإذا كانت المسألة الاجتماعية قد أصبحت قضية ملحة في هذه الأيام، فإنما يرجع ذلك لاقترانها مع أزمة دولة الرفاهية الأوروبية. فمنذ السبعينيات وفي ذروة العولة الاقتصادية، انتقلت أوريا من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المتوحشة في ديناميكية أساسية تمثلت في تمزيق العقد الاجتماعي وضرب مفاهيم التضامن والعدالة الاجتماعية بعرض الحائط.

وجاء أكبر مثال على هذا التحول في مجال تنظيم العمل. فقد تقلصت المكانة المهنية لأجور العاملين وأصبح البحث عن وظيفة في بيئة من البطالة الضخمة لا مجرد فترة عدم يقين عابرة وإنما حالة دائمة. هذا هو ما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي روبرت كاسل بـحالة «الهشاشة» التي تنتشر الآن في جميع أنحاء أوريا. ففي البرتغال على سبيل المثال، يحصل واحد من كل خمسة عمال على عقد عمل جزئي ومحدود. وعلى الرغم من العمل طيلة سنوات في المكتب نفسه أو المصنع، يتلقى العاملون الآن من أرباب أجرحهم الجزئي على صورة فاتورة نفقات أو تكاليف خدمات، من دون أي عقوبة بل وبإمكان فسخ التعاقد في اليوم التالي.

لقد أدى مثل هذا التدهور في رواتب العمال إلى تفاقم الظلم وعدم المساواة نتيجة لإقصاء عدد متزايد من المواطنين وخاصة الشبان، من حماية الدولة ونظم الرعاية الاجتماعية والعزل والتهميش.

كم عامل انتحر في مكان عمله جراء القذف به في منافسة شرسة من الجميع ضد الجميع والعيش في

أشياء «يُعتقد» أنها أمريكية!



طبيعية لو توفرت لأية دولة أخرى لكانت من أغنى الدول». وقد أشارت «نيويورك تايمز» في تقرير لها نشرته جريدة الوطن القطرية إلى أهمية أفغانستان كمعبر لخطوط نفط وغاز كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان، والسيطرة على نفط تلك الدول تعتمد على التحكم في خطوط نقل ذلك النفط، ومن أجل النفط تواصل أمريكا حربيها على أفغانستان، وتواصل تحكمها في العراق الذي اتضح أنه ثالث دولة في العالم من حيث احتياطي النفط بعد السعودية وفنزويلا، وتبقى حقيقة أن الحرب الفاشلة على الشعب الأفغاني هي الأطول في تاريخ الاستعمار الأمريكي بعد أن طالت أكثر مما طالت الحرب على فيتنام، ومهما استمرت الطائرات في غاراتها التي «يُعتقد» أنها أمريكية، فإن مصير الحرب قد تحدد، واتضح، حتى لو استمرت الأنباء بتبني الأفعال لمجهول.

الإبادة الجماعية لفقراء الحدود وأطفالهم. وما زالت أمريكا تدعي أنها ترمي بحريها إلى «نشر الديمقراطية» حتى لو تكلف ذلك إبادة الشعب الأفغاني بأكمله، أو هدم العراق، فالهم في النهاية أن تبقى في الخراب وبين الانقراض وردة الحرية الأمريكية! ولم يستطع باراك أوباما أن يبرر شيئا من الأوهام والأمال التي عقدها عليه البعض، فلم نر منه حتى الآن سوى سعيه الحثيث لتقسيم السودان، وتهديد إيران، وإدعاء العجز حين يتعلق الأمر بضرورة الضغط على «إسرائيل»، واعتصار ثروات العراق، ومواصلة الحرب الإجرامية على الشعب الأفغاني. وقد كشف الكاتب الأمريكي دونالد لامبرو الهدف الحقيقي للحرب الأمريكية على أفغانستان قائلا: «قد يرى العالم أفغانستان مجرد كتلة من الجبال تتمحي معالمها بين الأطلال المنتشرة في كل مكان، لكن للجيوولوجيين رأيا آخر، إذ يقدرون أن أفغانستان هي منجم ثروات

حروب واشنطن

تكلف ٦.٤ تريليون دولار



◀ **ليوشاين**

ترجمة: د. عبد الوهاب حميد رشيد

مؤلفا كتاب «حرب الثلاثة تريليون دولار»، ذكرا في مؤتمر صحفي عبر الهاتف مؤخرًا، بأنهما عندما نشرنا نتائج دراستهما قبل سنتين، تعرضت تقديراتهما للنقد على نطاق واسع باعتبارها مرتفعة للغاية.. ويرى الباحثان الآن أن تلك التقديرات كانت منخفضة للغاية.

قال مؤلفا الكتاب: جوزيف ستغليتز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد العام ٢٠٠٠. ووليندا بيلمز، أستاذة السياسة العامة/ جامعة هارفرد، إن عدد المحاربين القدماء ممن يحاولون الحصول على رعاية طبية وتكاليف المعالجة زاد بمقدار ٣٠٪ مقارنة بتقديراتهما الأولى. وبالتوازي مع زيادة تكلفة الرعاية الطبية العسكرية، علاوة على الاقتصاد الراكد، فمن المرجح أن تقود إلى تصعيد التكلفة الحقيقية للحرب لتتجاوز أربعة تريليون دولار.

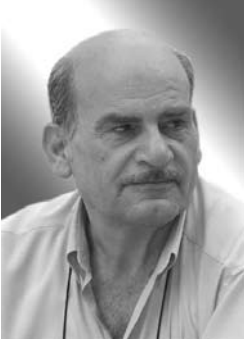
«قد يكون هذا أكثر من أزمة الرعاية الصحية ومشاكل الأمن الاجتماعي التي تلوح في الأفق... ولهما آثار محتملة... هذا استحقاق آخر، ونحن ملزمون به، ويمكن لهذه الاستحقاقات أن تقود إلى الإفلاس المصري، حسبما قال بوب فيلنر، رئيس مجلس شؤون المحاربين القدماء في ولاية كاليفورنيا.

وخلال المؤتمر قالت بيلمز إنه يحدود ٦٠٠ ألف من المحاربين القدماء في العراق وأفغانستان، تقدموا بطلبات أصلاً إلى مؤسسة شؤون المحاربين القدماء للحصول على العلاج الطبي، وتقدم نصف مليون بطلبات للحصول على استحقاقات العجز. وهذا الرقم أعلى بمقدار ٢٠٪ من التقديرات الأولية للرعاية، ويمكن أن تكلف الوزارة لوحدها ١ تريليون دولار ضمن تكاليف الحروب الحالية.

وسوف تعقد لجنة شؤون المحاربين القدماء البرلماني جلسة استماع حول هذه التكاليف، في حين ذكر فيلنر أنه سيستخدم نتائج البحث الجديد باتجاه زيادة رصيد «الصندوق الائتماني للمحاربين القدماء» لضمان دفع التكاليف طويلة الأمد للحرب.. اقترح قدمه أصلاً إلى زعماء الحزب الديمقراطي في مجلس النواب.

في إطار خطته، سيُطلب من المشرعين إقرار زيادة ١٠-١٥٪ شاملة جميع المخصصات المالية ذات العلاقة، وتقدر بـبلايين الدولارات المصرفية لصالح قديما المحاربين لمواجهة التكاليف الطبية. جاء رد الفعل على هذه الخطوة حتى الآن سلبيا، حسبما قال فيلنر لأن المشرعين قلقون من أن هذه الخطوة من شأنها أن تجعل تكاليف الحرب تبدو فلكية. أضاف فيلنر، هذا هو بالضبط النقطة المقصودة. ووفقا لـستيغلـيـتـز، فالتاريخ أثبت أن تكاليف علاج أمراض اضطرابات ما بعد الصدمة الأولى تتصاعد مع مرور الوقت، ومع بلد مثل أمريكا ما زال ينتظر تحقيق حضور قوي في أفغانستان على مدى سنوات قادمة، فسوف تتصاعد وتتراكم تكاليف فواتيرها.. ■■

القسم لفلسطين وليس للكيان الغاصب!



◀ حمزة منذر

.. في الوقت الذي كانت «القمة العربية الاستثنائية» في ليبيا تخبط وترتبك في صياغة موقف يحفظ ما أمكن من ماء وجه قادة النظام الرسمي العربي إزاء قضية فلسطين، أقرت حكومة نتنياهو- لبيرمان مشروع قرار «المواطنة» الجديد والأكثر عنصرية بين جميع القرارات التي اتخذتها حكومات الكيان الصهيوني منذ اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨ وحتى اليوم.

لقد شكل تكاثر الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم بعد النكبة هاجسا وقلقا لدى جميع القادة العنصريين الصهاينة، وقد سبق لرئيسة وزراء العدو غولدا مائير أن

عبرت عن ذلك القلق بصراحة عنصرية أين منها سياسة هتلر حين قالت بالحرف:«يكاد يحاфинي النوم ويقض مضجعي عندما أفكر بعدد الأطفال الفلسطينيين الذين يولدون كل يوم».. فأمام إدارة الحياة والصمود، ورغم سياسة القتل والتشريد والتهويد والاعتقال والترهيب، ازداد عدد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ من مئة وخمسين ألفا قبل ستين عاما إلى مليون وخمسمئة ألف فلسطيني في الجليل والمثلث والنقب في الوقت الراهن. وهؤلاء جميعا مستهدفون بمشروع القرار العنصري الجديد والمعروض الآن أمام الكنيست الصهيوني للإقرار النهائي، حيث يطلب من كل فلسطيني لتجنب الطرد والتهجير من أرض وطنه أن «يقسم يمين الولاء لإسرائيل كدولة يهودية لكل يهود العالم»!

كما أن مشروع القرار الجديد لا يتهدد فقط عرب فلسطين ١٩٤٨، بل يتهدد حق العودة للشعب الفلسطيني والذي هو حق شخصي لكل فلسطيني لا يلغيه تقادم السنين. ولعل الأخطر من كل ذلك مدى استهتار قادة الكيان الصهيوني بأولئك المهرولين من العرب وراء التفاوض واستجداء الحلول المنقوصة والتي لا يجمعها جامع لا مع الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ولا مع إرادة المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني الذي أقسم بيمين الولاء بدماء شهدائه وتضحيات أبنائه لتحرير الوطن وليس للاعتراف بالكيان الصهيوني جملة وتفصيلاً.

لسنا خائفين من القرار العنصري- الصهيوني الجديد، وإذا كنا نذكر بمخاطره، فالهدف من ذلك فضح النظام الرسمي العربي الذي اختزل القضية الفلسطينية بقضايا «تجميد الاستيطان»، وإعطاء الولايات المتحدة عدوة الشعوب «حق» التحول إلى المرجعية الأولى في حل القضية الفلسطينية عبر إلغاء جميع القرارات الدولية التي تطالب بإنهاء الاحتلال واستعادة الحقوق الفلسطينية في العودة وترقير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

ففي الوقت الذي أثبت فيه خيار المقاومة قدرته على تحرير الأرض وردع العدوان (لبنان نموذجا) ما زالت السلطة الفلسطينية في رام الله وبغطاء كامل من دول الاحتلال العربي تتوهم الحصول على بعض الفئات جراء التفاوض المباشر مع حكومة نتنياهو- لبيرمان التي خذلت كل هؤلاء وتجاهلت كل خدماتهم وبادرتهم بتسعير مخططات التهويد وخلق الحقائق على الأرض وصولا لخلق المناخ المناسب للبدء بمخططات التهجير الكبرى.

ليس كافيا أن تعلن السلطة الفلسطينية في رام الله فشل «المفاوضات المباشرة» بسبب عدم تجميد الاستيطان، وليس من صلاحيات «لجنة المبادرة العربية» إقرار التفاوض من عدمه مع الكيان الصهيوني، لأن مهمة تلك اللجنة انتهت عمليا منذ أن تجاهل التحالف الإمبريالي الصهيوني «مبادرة السلام العربية» على كل ما فيها من تنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني.

المطلوب اليوم مصارحة الشعب الفلسطيني بفشل كل مهام السلطة الفلسطينية منذ عام ١٩٩٤ إثر اتفاقات أوسلو وحتى اليوم، ولا مخرج من هذا المأزق إلا الإعلان عن هذه الحقيقة والعمل على إعادة الوحدة الوطنية لصفوف الشعب الفلسطيني وعدم حصر خياراته بالانضمام إما إلى «فتح» أو إلى «حماس»، لأن القضية الفلسطينية هي قضية تحرر وطني يشكل فيها خيار المقاومة حجر الزاوية في الوحدة الفلسطينية كما تحدثت عن ذلك الوثيقة الوطنية الصادرة عن آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، فالمفاوضات لا تحرر أرضا والتهاوت وراء الدور الأمريكي لا يقيم دولة فلسطينية ولا يبني وطناً .. وحدها المقاومة الشاملة كفيلة بدحر الاحتلال واستعادة الحقوق!

h.monther@kassioun.org

أوروبا بكين!



◀ جوزيف هالفي
ترجمة قاسيون

أتت جولة «وين جياو باو» الأوروبية، من جهة، في ظل احتدام الخلاف بين الولايات المتحدة والصين حول أسعار صرف اليوان مقابل الدولار، وهو ذات الخلاف القائم بين الصين وبلدان اليورو، وإن يكن أقل ضجيجا. ومن جهة أخرى، في ظل توتر العلاقات الصينية اليابانية إثر اتخاذ «بنك الصين» قرار شراء السندات اليابانية، خلال الشهر الماضي، مما يؤدي إلى رفع قيمة الين، أي تقويض جهود طوكيو الرامية إلى منع تعاضم القيمة الاسمية للين.

وما اشتداد الخلاف حول أسعار صرف العملات إلا انعكاس لمحاولة البلدان الرأسمالية الكبرى «حل» أزمتها، من خلال استيلائها على حصص بعضها بعضا من الأسواق، عبر الصادرات.

رسميا، فإن الشاغل الأساسي، بالنسبة للولايات المتحدة، هو كيفية تخفيض الاعتماد على عجز التبادل الخارجي، نظرا إلى أن الأزمة القائمة قد كشفت مدى التدهور الذي سببته عمليات الاعتماد على المصادر الخارجية التي قامت بها الشركات الأمريكية متعددة الجنسية، بما فيها كبرى شركات تجارة التجزئة. ولذات السبب، هدفت إستراتيجية أوروبا واليابان، الممثلتين للنزعة التجارية الجديدة، إلى إحراز الربح، وتحقيق نموها الرأسمالي من خلال التصدير إلى بقية دول العالم.

أما الصين فلا تقارن ديناميكيتها التصديرية بنظيرتها الأوروبية (خاصة الألمانية)، ولا بمساعي اليابان الحثيثة للالتفاف على أزمتها الداخلية من خلال التصدير في جميع الاتجاهات. خاصة وأن ما يزيد عن ٥٥٪ من صادرات بكين يعود للشركات متعددة الجنسية التي تستثمر في الصين أو تتعاقد معها جزئيا، المرتاحة لقدرتها على استغلال انخفاض تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يدر عليها أرباحا عالية من خلال بيع إنتاجها في أوطانها.

تم إدخال الصين سريعا في المؤسسات الرأسمالية العالمية (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) بناء على اتفاق عقده الحزب الشيوعي الصيني مع رأس المال الاحتكاري العالمي. وعلى هذا الأساس يقوم الحزب ببناء طبقة رأسمالية محلية متداخلة مع جهاز الدولة. وتعتمد تقوية هذه الطبقة، بنينا، على اقتطاع حصة كبيرة من الاستثمارات، على حساب حصة الأجور التي تستمر بالانخفاض نسبة إلى الدخل الوطني. أي أن الاتفاق مع الرأسمالية العالمية قام على اكتاف جيش احتياطي من عمال الصين، وبالتالي، سيبقى النمو الرأسمالي الصيني معتمدا على العالمين: مستويات الاستثمار الشديد، ومستويات التصدير العالية.

وفي هذه البيئة، تعكس الأزمة القائمة حجم الهوة

الفاصلة بين دول المركز الرأسمالية وقطاعات واسعة من رأس المال العالمي التي لا ترغب، على الإطلاق، رؤية أي تغيير في دور الصين، بما في ذلك قطاعات هامة وكبيرة من رؤوس الأموال الأمريكية، لأن الصين ما تزال مصدرا رباهاها. وأكثر تشويشا، فتجار التجزئة الكبار في فرنسا وبريطانيا اعتادوا الاستيراد من الصين بكتافة، والأمر ذاته ينطبق على ألمانيا والدول الاسكندنافية. وفي الوقت عينه، جميع صناعات أوروبا الآتية، والالكترونية، وصناعات السلع الأساسية، بما فيها الإيطالية، تجني فائضا صافيا من تبادلها التجاري مع الصين. وأكثرها ربحا هي القطاعات الألمانية والاسكندنافية، التي لا تهتم حكوماتها، ولا رؤساليوها، بمقدار عجز إجمالي ميزانها التجاري مع الصين. لأن تلك القطاعات التي تبلي بلأاء حسنا، في علاقاتها مع الصين، هي ذاتها التي ترفع صائفي إجمالي صادرات الدول الاسكندنافية وألمانيا، وتعزز مواقع حكوماتها دوليا. وبالمقابل، تتراجع فرنسا وإيطاليا، نظرا إلى أن قطاعاتها المتقدمة لا تملك ما يكفي من القوة لعدم صادراتها، مقارنة بالرأسمال الاحتكاري الألماني. كما أخذ يتدهور إجمالي ميزان الحساب الجاري للبلدين، بانتظام، طيلة السنوات الست الماضية. ورغم أن عجزهما التجاري مع الصين قد بلغ الذرى، إلا أنه مرشح للتعاضم أكثر، في ظل الأوضاع السائدة، لتتجلى خطوط التصدع واضحة في المشهد الأوروبي. وبما أن أوروبا لا تملك سياسة اقتصادية تتبعها سوى تخفيض الميزانية، لم يبق لها سوى التعويل على التناحر الجاري، المكتوم حاليا، حول أسعار صرف العملات.

ومن جهتها، تلعب بكين على أوتار التناقضات الأوروبية الداخلية. فمعالجة ألمانيا وبنك أوروبا المركزي لقضية الدين العام، في الدول الأوروبية، يمنح الصين فرصة التتويج، والنأي بنفسها عن سندات خزينة الولايات المتحدة، وعن غيرها من

الولادة الثانية للقطب الوطني في فنزويلا



(UPV)»، إلى جانب قوى أخرى، حسب تأكيد تشافيز في إعلانه أن «القرار لن يقتصر على الأحزاب السياسية وحدها».

وحسب تصريح الأمين العام للحزب الشيوعي الفنزويلي، «أوسكار فيغويرا»، فسوف يتم الإعلان عن إطلاق التحالف خلال اجتماع وطني، سوف يحضره تشافيز وممثلو الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية الوطنية، المتحالفة.

وأكد فيغويرا أن «الوحدة السياسية ستظهر حيث الحاجة إليها شديدة الإلحاح، في المجالات الاجتماعية، مثل تشكيل مجالس العمال الاشتراكية والمجالس المحلية والتعاونيات، كنوع من النشاط السياسي الثوري». وأكد على الأمر ذاته منسق شباب الحزب الاشتراكي

توتر جديد في شبه الجزيرة الكورية



في توتر أمريكي المصدر جديد في شبه الجزيرة الكورية أعلنت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية أن مناورات بحرية «لمنع الانتشار النووي» تشارك فيها دول عدة بدأت الأربعاء قبالة سواحل كوريا الجنوبية التي تشارك فيها للمرة الأولى.

وتشارك سفن حربية ووسائل جوية أمريكية وكورية جنوبية ويابانية وأسترالية في مناورات منع الانتشار (بي اس آي) التي تجري قبالة مرفأ بوسان (جنوب)، حيث أرسلت دول عدة أخرى مراقبين.

وقال ناطق باسم الوزارة لوكالة فرانس برس «إنها المرة الأولى التي تشارك فيها كوريا الجنوبية في مناورات منع الانتشار».

وكانت سيؤول تتمتع بوضع مراقب في هذا البرنامج الذي أطلقته الولايات المتحدة قبل ست سنوات وتشارك فيه حوالي تسعين دولة.

وحسب الوكالات فإن «كوريا الجنوبية قررت المشاركة في المناورات فعليا بعد التجربة النووية الكورية الديمقراطية الثانية التي جرت في أيار ٢٠٠٩»!! وتشمل المناورات تدريبات عسكرية وتسمح باعتراض سفن «يشتهب» بأنها تنقل مواد نووية وأسلحة دمار شامل أخرى في عرض البحر.

وكانت كوريا الجنوبية أعلنت أنها ستستضيف هذه التدريبات الجديدة بعد إغراق سفينة تابعة لها بطورييد زعم «تحقيق دولي» أن كوريا الديمقراطية أطلقتها، ونفت بيونغ يانغ أي مسؤولية لها في غرق السفينة الذي أدى بحياة ٤٦ بحارا.

وقالت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية يونهاب إن حوالي عشر سفن كورية جنوبية وأمريكية ويابانية تشارك في المناورات بينها مدمرة أمريكية ومدمرتان أخريان كوريتان جنوبيتان.

ترجمة وإعداد قاسيون

تذكر هيئة تحرير قاسيون قراءها بأن المجال ما يزال مفتوحاً لكل من تهمة المشاركة في النقاش حول موضوعات المهام البرنامجية، من داخل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومن خارجها، مع الأمل بالالتزام الجميع بالحجم المقرر للمساهمة الواحدة المحدد بـ (٧٠٠ كلمة)، على أن ينشر النص كاملاً في الموقع الإلكتروني للجريدة، في حال زاد عن ذلك.

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

استمرار نقاش مشروع المهام البرنامجية

الموضوعات.. خطوة على قدر التحديات



◀ يامن طوبر

إن طرح الموضوعات البرنامجية للنقاش العام هو خطوة هامة ومظهر من مظاهر العصف الفكري الرفيع لتحفيز الآخرين على تقديم ما عندهم، فتكون الإجابة على أسئلة الموضوعات قد وصلت«هذه رؤيتنا فماذا ترون»؟

فبطرح الموضوعات للنقاش العام تأكيد على مسؤولية جميع الشيوعيين السوريين والقوى السياسية الأخرى تجاه الوطن ولأن الوطن يعني الجميع، فهذا يجعل مناقشتها واجباً وطنياً يقع على عاتق الجميع، تنظيمات سياسية، وأفراد مستقلين، أما تجاهلها فلن يقلل من قيمتها الفكرية ورؤيتها المتقدمة، سواء على صعيد المضمون، أو على صعيد الشكل والتوقيت، وخاصة أنها تأتي بالالتزام مع تعمق الأزمة الرأسمالية الحالية، التي على ما يبدو أنها مستعصية الحل، حيث أخذ تعنفها يفتك بمواطني دول المركز ويصب جحيماً على رؤوس الشعوب المستهدفة ثرواتها لتخفيف حدة الأزمة.

من هنا جاء التأكيد على وجوب ملاقة الوضع العالمي المستجد، فقد ورد في الصفحة الخامسة تحت عنوان«الاشتراكية وأزمة الرأسمالية» تأكيد على التحرك لملاقة الوضع العالمي المستجد بتطوير وتنفيذ المجتمع لتوجيه ضربة قاصمة للنظام الرأسمالي:(الأزمة.. يمكن أن تتحول إلى أزمة نهائية إذا توفر العامل الذاتي للتعامل مع الظروف الموضوعية التي تتضج باتجاه انهيار النظام الرأسمالي)..

كما يعني طرح الموضوعات للنقاش العام أنها أصبحت ملكاً للجميع، وعليه فإن إبداء الرأي حق للجميع وواجب أيضاً، لأن ما يواجه الوطن من التحديات يستوجب ذلك، فهناك من المسائل العالقة ما يحتاج لجهد كبير وعمل دؤوب، وهو يتطلب انخراط جميع الوطنيين سعيًا لإنجازها: الأزمة الرأسمالية وسبل مواجهتها، القضية الفلسطينية، مشروع الشرق الأوسط الجديد والتغلب عليه بامتلاك مشروع مضاد هو مشروع الشرق العظيم ووحدة شعوب المنطقة..

التحديات كثيرة وتحتاج لجهد كبير.. ولكننا نؤمن بأننا قادرون على التغلب على هذه التحديات، فإن الجهود المطلوبة لتحقيقه تخص القوى الوطنية الجادة، فالتحدي الذي يهدد الوحدة الوطنية يجب مجابهته بتعزيز هذه الوحدة، ما يستدعي (تفعيل طاقات الشعب السوري كلها لزعجها في المعركة.. وهذا يتطلب إلغاء نتائج الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢).

ومن التحديات التي تواجه الوطن غياب الدور الفاعل للقوى السياسية بسبب غياب آليات عملها القادرة على تفعيلها، من قانون أحزاب إلى قانون انتخابات مبني على أساس الائتلاء الوطني، ما يجعل القوى السياسية قادرة على النهوض وتمثيل شرائح المجتمع.. والتحدي

الموضوعات والقضية

الاقتصادية - الاجتماعية.. والبيئة



◀ وسيم الدهان

تطرق مشروع الموضوعات البرنامجية المفتوح للنقاش بحساسية مرتفعة لموضوعة«القضية الاقتصادية- الاجتماعية»، ومع التأكيد على أن أيًا من النماذج التي جربتها سورية حتى الآن لم يكن الأفضل للخروج بالاقتصاد الوطني من مستقعي«العمالة» و«التخلف»، تجدر الإشارة إلى عنصر غاب- وإن جزئياً- عن الأذهان يتعلق بمستقبل الوضع الاقتصادي- الاجتماعي في سورية برمتها، وهو عنصر البيئة والحفاظ عليها بعيدة عن التدهور وسط نظام عالمي يدفع بالكوكب كله إلى حافة الكارثة.

يلفت الانتباه إلى هذا الأمر وأهميته جملة التحذيرات الهائلة التي ما انفك العلماء يطلقونها أملاً في وقف احتضار الكوكب، وعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك تحذير ضمني أطلقه مؤخراً علماء أمريكيون من اختفاء نحل العسل بالجملة من مختلف أنحاء العالم لأسباب مجهولة حتى الآن، وأشار العلماء في تقديمهم لبحثهم المثير للهلع إلى قول ألبرت أينشتاين: «إذا اختفى النحل عن وجه الأرض، تبقى للبشرية أربع سنوات قبل فناءها». فدون نحل لا يكون تلقيح، ودون تلقيح لا يكون نبات، ودون نبات لا يكون حيوان، ثم لا إنسان». وللسخرية فإن الأسباب المقترحة لفهم أسباب اختفاء نحل العسل لا تتعلق مباشرة بالتغير المناخي- وهو الظاهرة الأكثر ارتباطاً بجشع النظام الرأسمالي- وإنما قد ترتبط بآليات الزراعة المستحدثة (التعديل الوراثي) وبمنتجات الصناعة الصغيرة (الهواتف الجواله) وغيرها.

والحال هذه، فإن أي إهمال في التفاصيل، مهما صغر حجمه، قد يؤدي إلى خلل كامل في المنظومة المتوخاة، ولذلك فإن التعمق في اقتراح النموذج الاقتصادي الذي يجب حقاً أن تشارك في حوار صياغته «أوسع الأوساط في المجتمع والدولة»، يتطلب وضع خارطة المستقبل نصب الأعين للنجاة من أفخاخ التقدم التقني الذي يسهل أحياناً النمو الاقتصادي غير الصديق للبيئة، وذلك بهدف تكريس الارتكاز على البحث العلمي «الذكي» كمقود للتحكم بانتقاء ما هو أفضل للقطاعات الاقتصادية وللمناحي الحياتية المختلفة في البلاد، بما يضمن عدم استنفاد الموارد الطبيعية- البيئية بطبيعة التجدد، حتى وإن كان في ذلك خدمة لمنحى التطور الاقتصادي في بعض الأحيان: (مثل الأراضي الزراعية التي أنهكها جور الاستثمار في الجزيرة، والمسطحات المائية التي جففها تركيز التجمعات البشرية في مناطق دون أخرى).

إن موضوعة القضية الاقتصادية- الاجتماعية تتضمن مؤشرات كبيرة الدلالة على المطلوب تكريسه لبناء واقع اقتصادي- اجتماعي صحي يضمن تشغيل قوى المجتمع الفتية ويصون حقوق العمال ويستثمر القدرات البشرية العلمية الكبيرة الهامة التي وفرتها التعليم المجاني على مختلف المستويات خلال عقود. ومن ناقل القول الإشارة إلى أهميته في تكريس مبدأ التوزيع العادل للثروة في حال تم إنجازه وفق التصورات الاشتراكية للعادلة، ولكن ما تجدر الإشارة إليه لتفادي أي نقص تفصيلي صغير هو ضرورة أخذ الأبعاد البيئية بعين الاعتبار، فالطاقة التي لا بد من تأمينها لذوي الدخل المحدود مجاناً يجب أن تؤمن بأكبر قدر ممكن من مصادر متجددة، والسكن الذي هو حق للجميع يجب أن يكون بيئياً من الداخل والخارج أيضاً، وأن يكون «خليفة» صغرى تساعد بتأمين الاكتفاء الذاتي من الطاقة لسكانه على الأقل.. أي باختصار يجب أن تكون البيئة أمانة في أعناق السوريين كلهم، وهناك ضرورة لترسيخ هذا الأمر في الوعي الاجتماعي دون شك.. فلتكن البيئة «نحلة» القضية الاقتصادية الاجتماعية التي تحافظ على وجود هذه القضية في المقام الأول.. وهو أمر انتبه إليه ماركس قبل غيره، ولكن الماركسيين لم يتعاملوا معه بالجدية الكافية، ولم يستخدموه جيداً في الحرب ضد الرأسمالية رغم كل ما كان يمكن أن يحشد حوله من الأصدقاء والحلفاء، ولعلهم عدوه من الثانويات.

■ ■

الموضوعات.. والظفر بالجماهير

◀ المحامي بديع نبود

قرأت ببإلغ الاهتمام مشروع الموضوعات البرنامجية، وأعجبتني التحديد الدقيق للمرجعية الفكرية، والتحليل الصائب للأزمة الرأسمالية واعتبارها أزمة عميقة وبنوية، ومن ثم طرح النضال المشترك كحل وحيد أمام شعوب الشرق العظيم في مواجهة المخططات الإمبريالية، وتأكيداها على خيار المقاومة لمواجهة التحديات الوطنية الكبرى، وتوجيهها النار على سياسة التيار الليبرالي الاقتصادية التي ضربت البلاد والعباد.

واستخلصت الموضوعات المهام المنتصبة أمام الشيوعيين السوريين لكي يستعيدوا دورهم الوظيفي!

وما دامت الموضوعات قد حددت في هذه الفترة الحلقة الخاصة في السلسلة التي يجب علينا التمسك بها بكل قوانا من أجل عدم إضاعة السلسلة كلها، والتحضير للانتقال إلى الحلقة التالية.. وما دامت هذه الموضوعات قد وضعت استناداً للماركسية اللينينية، وفسرت الواقع بشكل علمي دقيق كونه لا

٣ - اتباع الفصائل الشيوعية الأخرى سياسة ثورية شكلاً، إصلاحية فعلاً وجوهرًا، وبالتالي ابتعاد معظم الجماهير عن الشيوعيين، علماً أن قسماً من هذه الجماهير وهو غير قليل، بدأ يدرك ويميز بين سياسة هذه الفصائل وسياسة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.

وهنا أذكر بأن الموضوعات لم تتطرق إلى السياسات الإصلاحية ولاسيما أن خطرهما كبير، كون عدم قيام هذه الأحزاب الحالية بواجبها إنما يعني موتها سياسياً وتنازلها عن دورها، وانتقالها إلى جانب الأحزاب البرجوازية عملياً.

٤ - رتبوا الجماهير وهمود همها وعدم انتظامها سياسياً، وهو أمر ناجم عن تجريف الحياة السياسية.. هذا من جهة، والتحديات والمهام الكبيرة المنتصبة أمامها من جهة أخرى، كون هذه المنطقة تلقى القسم الأعظم من اهتمام الإمبريالية العالمية، والذي يهدف إلى استعبادها واستغلالها وتفتيتها.

- إن رسم سياسة ميدئية وصحيحة قد يكون أمراً سهلاً أو ممكناً، ولكن تطبيق هذه السياسة في الواقع أمر بالغ الصعوبة في ضوء ما ذكر أعلاه من عوائق.. يقول لينين«الإسكاي يصنع الحذاء، ولكن منتعله هو الذي يعرف من أين يضايقه»..

٥ - عزوف هذه الأجيال عن القراءة، إذ يكفي الاطلاع على

بعض الإحصائيات المتعلقة بذلك لنذكر حجم هذه المشكلة، وفي هذا الإطار أرى اختصار الموضوعات إلى الفقرات المطبوعة بأحرف كبيرة، بحيث يقع على عاتق الكادر مهمة شرح مضمونها.

٦ - الكم الهائل من التضليل الإعلامي المعادي والتواطؤ بين بعض الأنظمة العربية والتيار السلفي.

٧ - يؤكد لينين على أنه«إذا أفلح الحزب واجتذب إلى النضال أناساً من غير أعضائه، إذا أفلح وهز اللا حزييين أيضاً، كان هذا بداية الظفر بالجماهير»..

- إن غنى المشاركة في مناقشة مشروع الموضوعات البرنامجية كما ونوعاً، وخاصة من أناس لا ينتمون إلى أي من الفصائل الشيوعية. وأذكر على سبيل المثال المقالة المنشورة في العدد ٤٥٧/ والمذيلة باسم رمزي «فاطمة الزهراء».. إضافة إلى الكم الهائل من الطلاب، والمقالات التي ترد إلى جريدة قاسيون والعدد الكبير من زوار الموقع الإلكتروني للجريدة من أناس ليسوا شيوعيين، إن هذا يشجعني على القول بأن الرؤية والخطاب الذي تطرحه اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في مشروع الموضوعات هو بداية الظفر بالجماهير.

■ ■

ربما..!

لبرلة ثقافية

تحرّز في نفوس المثقفين تلك الصورة التي تطويعها الدراما التلفزيونية للمثقف البائس، من حيث كونه شخصاً رخيصاً قابلاً للبيع والشراء، لكنّ والصورة موجودة في الواقع، وبكثرة لافتة، لا ضير من مراقبة هذه الشخصية كما هي، لأن مراقبتها تتيح الفرصة لفحص حال الثقافة والمثقفين في هذه الأيام، خصوصاً وأن الحالة أخذت في التفاقم أكثر، ويشدد استعارها باطراد مجنون، حتى يكاد المثقف النزيه يكون حلاًماً مستحيلاً..

مع مثقفين كهؤلاء الذين ينتشرون كالجراد، يمكن أن تحرر فلسطين على الورق كل يوم.. ويمكن أن تصبح العدالة الاجتماعية مطلباً ثانوياً لأنها تحصيل حاصل.. ويمكن أن تصوير ممثلة من ماركة «فضيحة حركات» (على حد وصف محمد الماغوط) أهم من دزينة من أمثال سعاد حسني.. ويمكن أن تغدو أزمة التعليم فاتحة لعصر أنوار جديد..!! كل ذلك سهل، بل سهل إلى درجة السهولة نفسها، فالأمر لا يستحق أكثر من الجلوس لمدة نصف ساعة إلى الطاولة ما دام الهدف هو

١٠٠٠ ل.س» لا أكثر!!

الجدير بالانتباه والحذر هو أن هذا المثقف سيتحوّل بعد قليل إلى صاحب مكتب تجاريّ في شأن من شؤون الثقافة، أو سيمتلك شركة صغيرة، وبعد أقلّ من ذلك القليل سوف يحجز اسمه في المقعد الأمامي، وسيكون علينا جميعاً، نحن الذين نحاول تصغيره والتقليل منه الآن، أن نرفع له القبعة غداً، وربما أن نأتي إليه، معيدين سيرته ذاتها، فهو سيطبق ما عاشه وسيفعل المستحيل لتكون الثقافة على النشأكة التي هو عليها.. وأظن أن ذلك ليس مستحيلاً ما دام التاريخ يقول بأن الكثير من الأقزام قد صاروا مرءة وعماقة!!

raedwahash@gmail.com ■

كاريكاتير عن وطن.. يريدونه كاريكاتيرياً

◀ رائد وحش

حملت صفحة مسلسل الكاريكاتير المعنونة بـ«زان الآن» في العدد الأخير في مجلة «فلسطين الشباب» موضوعاً يستحق التوقف لما فيه من معانٍ دامغة.

يدور الحوار التالي بين فتاة وشاب مثقّفين: (الفتاة: هلاً محمود درويش لما بيحكى: «واحد نحن في اثنين/ لا اسم لنا يا غريبة، عند وقوع الغريب على نفسه في الغريب».. شو بيبكون قصدو؟ يجيبها الشاب: محمود شعرو مبهم.. فتعود وتساءل: طيب لما بيحكى: «أن تقاوم يعني التأكد من صحة القلب والخصيتين، ومن دألك المتأصل: داء الأمل».. مش كثير قصيرة هالقصيدة؟ الشاب: محمود شعرو مختصر..

الفتاة: طيب لما بيحكى: «كلماتي كلمات وهى الأولى. أنا الأول. كنا. لم نكن. جاء الشتاء دون أن تقتلني.. دون أن تبكي وتضحك. كلمات كلمات».. هاي على البحر البسيط أو الطويل أو ع أي بحر؟

الشاب: هاد اسمو شعر مرسل.. مش على بحر.. بالمناسبة بتعرف إني محمود هو اللي كتب بيان إعلان الدولة الفلسطينية اللي حكاها أبو عمار سنة ١٩٨٨؟ الفتاة: «استناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.. فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف»..

الشاب: بالزبط.. هاد كتبو محمود.. الفتاة: «.....»... لهيك دولتنا مختصرة، مبهمة، وما إلها بحر...»

تحت السيناريو يأتي النص التالي الذي تختتم به هذه الصفحة: «عن قصة حقيقية حدثت في زان استديو، وأي تشابه في الشخصيات هو مصادفة بنت كلب لا أكثر».. مع إضافة صغيرة إلى الديباجة الموهودة هي: «لنا دولة أعلنها شاعر.. وفقدناها بحادث سير»..

يمتاز هذا المسلسل الكاريكاتيري بنفس ساخر من حالات



من مستوى الحلم الإنساني إلى مستوى عادي، هو البحث عن دولة على ٢٢ ٪ من أرض فلسطين التاريخية، أو تجميد الاستيطان لفترة محدودة، أو المفاوضات من أجل المفاوضات... سيطن البعض أن المسلسل سخريه من شاعر في حجم محمود درويش قدم الكثير لفلسطين وقضيتها، إلا إنها في العمق سخريه من مصير الحلم الذي يمثله الشاعر حين تحول إلى طريقة من طرق كتابة الشعر، لا هدفاً من أهدافه.. نعم ثمة محاولة لمسح الحلم الفلسطيني، وتحويله من حلم تحرري إنساني كبير، ناضل من أجله أناس من جنسيات كثيرة، إلى هياء.. وما يزال هناك زمرة من المنتفعين ترى فيه مجرد سلّم للثروة والثراء، والجاه والوجاهة، على حساب شعب وتاريخ ومقدسات، فالمال الكافر والسلطة الكافرة يسعيان لتحويل فلسطين إلى «دولة مختصرة، مبهمة، وما إلها بحر».. ولكن الكلمة الأخيرة للشعب فقط.

■ ■

شبابية فلسطينية تلامس عصباً حساساً في الواقع الفلسطيني، إلا أن هذه الحلقة تغري أكثر من سواها للوقوف عندها لكونها أقل خصوصية فلسطينية قياساً بحلقات سابقة، وأكثر قرباً لمن هم خارج الجو.

نريد أن نشير في البداية إلى أن فن الكاريكاتير لا يزال متألقاً متوهجاً، لكن قلة الاكترات به ترتبط بقلة الاكترات بالصحافة نفسها، نظراً للارتباط العضوي الوثيق بينهما، فحيث يتحدث كثيرون عن المبدع الراحل ناجي العلي على أنه آخر أهم فناني الكاريكاتير سيبدو الرأي حاملاً الكثير من الإجحاف بحق فنانيين من جيله أو من اللاحقين، ذلك أنه يستحيل لفن من الفنون أن يكون مرتبطاً بشخص بعينه، فلا يزال هناك فنانون يحفرون في جلمد صخور الواقع بالأبيض والأسود، وهذا المسلسل الذي نتحدث عنه، ينتمي إلى وهج من نوع مشابه، لكنه يفرقه ويختلف عنه من حيث الأسلوب..

وعودة إلى المسلسل الذي بين أيدينا، نرى وجهة نظر أخرى تدين المآلات السياسية التي تغلبت على الحلم الفلسطيني، بنقل فلسطين

حيدر مصّة..

فنان على أهبة الإبداع

يقول الفنان حيدر مصّة عن تجربته عموماً ومعرضه الأول خصوصاً: «أحاول جاهداً أن أركز على الهم الاجتماعي، وعلى المظاهر السلبية في المجتمع على وجه الخصوص، بالسخرية المحفّزة منها تارة، وبتعرية ما يحاول التواري خلف معاني أخرى تارة أخرى، ساعياً في هذا السبيل إلى عدم الاقتراب من الأفكار المستهلكة أو القضايا التي لا تهم الناس، ومعتمداً وسائل بسيطة في إيصال رسائلي الخاصة للشريحة التي أحاول أن أرتقي لمرتبة تمثيلها»..

يذكر أن اللوحات بمعظمها ملونة، وقد تنوعت مواضيعها بين الشؤون المحلية ذات الخصوصية السورية، والقضايا العربية الكبرى كالقضية الفلسطينية، والقضايا الدولية، وخصوصاً مساوئ ووحشية الإمبريالية العالمية..

■ ■

أقام فنان الكاريكاتير الشاب «حيدر مصّة» معرضه الأول في قلعة دمشق، على هامش فعاليات مهرجان التراث الأول المقام حالياً تحت شعار «تحية من قلعة صلاح الدين إلى القدس العربية»..

اللوحات بمعظمها، ركّزت على انتقاد وتعرية الجوانب السلبية، الاجتماعية- الاقتصادية والثقافية، التي تمر بها البلاد في الزمن الراهن، وقد سعى الفنان فيها لتجسيد الفكرة الرشيقة الناضجة، معتمداً الرمزية البسيطة الخالية من التعقيد، ولكن العميقة والجوهرية بأن معاً، محاولاً قدر الإمكان الابتعاد عن النمطية والخطوط المعقدة أو الحادة، ومتجنباً اللجوء الواسع إلى الشرح بالكلمات، مفضلاً التركيز على الحالة البصرية وقدرتها إلى إيصال الفكرة في حال نضوجها..



سيرة السيرة

◀ طارق الشرع / بنغازي

تقودنا سيرة أي كائن إلى الكشف عن مراحل خلقه وتكونه، عن الظروف التاريخية التي سيرته ليتشكل في صورته الأخيرة، عن الطرقات التي سلكها عن جباله وبحاره، حيث التحولات المتكررة في شكل كائن يؤثّر بدرجة التأثير نفسها.

السيرة هي مغامرة الكائن في رحلة حفرة نحو صورة ما، وسيرة السيرة هي بالضبط ما تظهر على سطح حجر تحته الأمواج على أحد الشواطئ المهجورة وتسكن على جدار أتخيله في صندوق رأسي نبشته فكرة طائشة قبل أن تتبخّر، وإن لم تعد فإنها وفق اعتقادي لن تتبخّر كلياً، وإن استطعت يوماً ما القبض عليها وإخراجها إلى حيز التجربة فستظهر حتماً بشكل مختلف عن النصور الأول، ولا أعلم بعدها سيرة من ستخلد، ربما ستخلدان معاً.

بين قوسين

اقتصاد
سوق المتعة
الاجتماعي

◀ جهاد أسعد محمد

أول بيت في حيِّنا العشوائي حامت حوله شبهة الدعارة، ظهر في أوائل تسعينيات القرن الماضي، وقد واجه الأهالي «الأمر الجلل» حينها بحزم وشراسة، فرفعوا العرائض المطالبة بإغلاقه، وقدموا الشكاوى للجهات التنفيذية، وقاطع ساكنيه الجيران كافة، ومن ضمنهم البقال والحلاق والفقوال والمطهر والمنجد والكهربجي ومعلم الصحية... وسمح للأطفال واليافاعين بممارسة الشغب والسخرية من القوَّاد وزوجاته الثلاث وأولادهن وروَّاد البيت المشبوه من دون ردع أو نهي، صحيح أن كل ذلك لم يجد نفعا لاصطدامه بإرادات أكثر تنفذاً وسلطة، تجلَّتْ باستدعاءات متتالية للعديد من الرجال والمراهقين وإجبارهم على كتابة تعهدات بعدم الإزعاج، لكنه عبر عن موقف متماسك للمجتمع من هذه الظاهرة التي لم تكن حتى ذلك الوقت «مرعية» بشكل سافر.

بعد ذلك بسنتين أو ثلاث، ظهر بيت دعارة جديد، تبعه آخر، وآخر، ثم كرَّت السبحة حتى أصبح الحي الذي لا يتجاوز عدد بيوته الخمسين، يضم اليوم سبعة أو ثمانية بيوت دعارة مؤكدة، ناهيك عن بيتين أو ثلاثة هناك شبهة باحتمال ممارسة قاطنيتها لهذه «المصلحة الدارجة».. وتوقفت العرائض الراضية بالتدرج بسبب التغيرات الديمغرافية المستمرة وغلبة فكرة «ما دخلنا»، وانهارت المقاطعة الشعبية مع ازدياد عدد البقالين والحلاقين والفوالين والكهربجية... واشتداد حدة المنافسة بينهم، وانخفضت وتيرة الممانعة العلنية المنظمة شيئاً فشيئاً بفعل الخوف واللامبالاة، حتى اكتفى الممانعون أخيراً بالتذمر الهامس والثرثرة العابرة والمقاطعة الشخصية.

ما حدث في هذا الحي لم يكن استثنائياً، بل هو مجرد مثال لما راح يصيب أحياء معظم المدن السورية الكبرى، وخاصة العاصمة، التي كان فيها «مرجة» واحدة حتى وقت قريب، صغيرة ومحدودة ومضبوطة، فأصبحت الآن تعج ببؤر الدعارة المختلفة، من فنادق، وملا، وبيوت فارهة، وبيوت متواضعة في الأحياء الشعبية والعشوائيات، ومكاتب عقارية، وسياحية... إلخ.. حتى أن هناك أحياء يكاملها أصبح سكن الناس (العادين) فيها أمراً مليئاً بالإزعاجات والضغوطات المختلفة لاكتظاظها ببيوت الدعارة وطالبي المتعة من كل الجنسيات..

ولعل تفسير هذه الظاهرة ليس من الأمور المعقدة، فقد ارتبط انتشار الدعارة بهذا الشكل الواسع بأمرين، الأول هو التردى المستمر للأحوال العامة لمعظم الناس، الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، والذي وصل في السنوات القليلة الماضية إلى مرحلة خطيرة وغير مسبوقة، وأُنتج فقراً شديداً وبطالة متفاقمة وانحلالاً قيمياً واسعاً، والثاني يرتبط ببعض التوجهات غير «المسؤولة» التي لا ترى في فهمها للسياحة أبعد من تحويل البلاد برمتها إلى دار بغاء إرضاء للمستثمرين المحليين والوافدين والسياح النفطيين، وهذه التوجهات راحت تسير جنباً إلى جنب مع نقيضها الشكلي الذي يطالب بالحجب وعزل الجنسين أحدهما عن الآخر.. وقد كرّست بعض المحطات الإعلامية هذا الانحلال، وحفزت باتجاهه عبر سحبها العديد من الداعرات من سوق المتعة «السرية» إلى الشاشات، وتحويلهن إلى نجومات يغتنن أو يرفصن أو يمثلن أو يقدمن البرامج.. أو يفعلن كل ذلك في آن واحد!

اليوم، ومع تَشْيِ أفكار وإجراءات وقوانين السوق والبلرلة، ينتشر عدد كبير من بائعات الهوى في الطرقات والشوارع والساحات العامة بجِرةً وعلائية، ويعرضن خدماتهن على أي زبون يخمن أنه طالب هوى دون تقدير لإنسانيته، وفي المقابل قد يتحرش أي سائح أو محدث نعمة أو ابن متنفذ بأية شابة أو امرأة تسير في الطريق، ويعاملها على أنها داعرة لمجرد أنها سافرة أو متبرجة، ويعرض عليها المال مقابل المتعة دون مراعاة لكرامتها.. وفي الحالتين تبدو البلاد وكأنها لم يعد فيها شعب حي ومتحضر وصاحب حضارة عريقة وأحلام بمستقبل أفضل، بل مجرد أفراد تائهين في زحمة، بلا هوية، وبلا حصانة، وبلا مشاعر إنسانية قد تُخَدَش بسبب تخمين خاطئ..

mjjihad@kassioun.org



وفي محاولة لتقديم ما يبعث على الضحك، مع أن الأخوة في أرض الكنانة لم يقصروا في توفير الحالة الكوميديّة حتى في أكثر المواقف ميلودرامية بإنشائيتهم وكليشياتهم، تم توريث النجمة التونسية المتصرة هند صبري في عمل كوميدي مأخوذ عن الكتاب – المدونة الذي لاقي رواجاً كبيراً «عايزة أتجوز» وهو عمل حظي بفرص عرض كبيرة، لكنه لم يحقق متابعة مماثلة وبدت الممثلة الحسنة المتمكنة تبذل جهوداً مستعصية لرسم الابتسامة على وجوه المشاهدين.

يبقى الافتعال الذي هو نقيض الأصالة سمة طاغية في الدراما المصرية، ولوثة المنافسة لن تؤدي إلا إلى المزيد من الأعمال التي تبحث عن البيع لا عن البقاء.

■

من خلال الترويج الإعلامي بالمديح أو بإثارة الجدل حوله، كما يعرضه في أفضل الأوقات على القنوات المصرية الحكومية، ولم تقتصر منابر إعلامية عربية في الترويج لهذا المسلسل نظراً لحساسية موضوعه ولأسباب تتعلق بالسياسة أكثر مما ترتبط بالفن، فمن ناحية ثمة علاقة واضحة بين صناعة هذا العمل وبين التطورات المتعلقة بمستقبل النظام المصري، وكأن «الجماعة» جزء من حملة انتخابية قادمة، ومن ناحية أخرى دعم الدراما المصرية إعلامياً هو شكل من دعم صورة مصر ودورها المتراجع في المنطقة، لذلك لم يكن غريباً أن يعنون كاتب مقال سياسي سعودي معروف مقالته عن الدراما المصرية بـ «المصريون يستعيدون لياقتهم».

■

«شيخ العرب همام» وهو نموذج متواضع لدراما يفترض أنها تاريخية مع عجز بالغ على بعث العصر التي تدور الأحداث فيه وإيصال وهمه إلى المشاهد، وصولاً إلى «ملكة في المنفى» المعتمد على اسم نجمة لم تعد نجمة الجماهير (نادية الجندي) وأصبحت من مخلفات الماضي، وهو المسلسل الذي لم يشاهده أحد أسوة بالعمل السابق للمخرج نفسه عن ليلي مراد الذي لم يسعفه عرضه الواسع، وكلا العاملين هما من توقيع مخرج هامشي في الدراما السورية، لكن الهوس المصري بأن الحل يأتي من سورية هو تأكيد لعقيلة الفهولة لدى تجار الدراما المصرية.

وضعت دراما بلاد الفراعنة ثقلها في مسلسل «الجماعة» الذي لعب بطولته ممثل أردني (إياد نصار) وحظي العمل بدعم رسمي

مخرجو الإعلانات يحاولون إنقاذها

الدراما المصرية 2010 : مزيداً من التخبیط

◀ منار ديب

أنتجت الدراما السورية المسلسل الأكثر شعبية «باب الحارة» فأنتجت مصر هذا العام مسلسلاً يحمل اسم «الحارة»، وقدمت الدراما السورية العام الماضي المسلسل الشهير «زمن العار» فظهر مسلسل مصري بعنوان «العار» وهو الاسم الأولي للمسلسل والذي تم تعديله من باب التقية، «أهل كايرو» لم يكتفوا بهذه الأساليب التسويقية المكشوفة بمعزل عن ابتعاد موضوعي المسلسلين المصريين عن المسلسلين السوريين، بل انتقلوا من استيراد نجوم الدراما السورية وإقحامهم في أعمالهم منذ أعوام إلى محاولة تقليد أبرز ما تميزت به الدراما السورية: الصورة، ولأن التقليد ليس كالأصل فقد ظهرت «الصورة» مجرد صورة، محاولة يائسة لإشغال البصر دون سياق أو وظيفة، مخاطبة للحواس وليس للعقول، مهمة تنطح لها مخرجون شباب هم نتاج لمدسة الإعلان، التي هي بدورها نتاج لعولة سطحية وتقريب فوقى تضطلع به نخبة مصرية قوامها رجال الأعمال.

بين الإعلان المصري المتطور الذي يبقى إعلاناً ولا تصلح أدواته للدراما، وبين روح الفهولة التي تعتقد أننا إذا استعملنا إضاءة خافتة فإننا نعمل كشوقي الماجري، وإذا صورنا في الشارع والأماكن الحقيقية فإننا نصبح حاتم علي، بدأت محاولات مصرية من خلال أعمال كـ «حكايات بنعيشها» السنة الماضية والمستمر لهذا الموسم أيضاً، واستمرت مع العديد من الأعمال في رمضان الأخير.

لا تزال عقدة النجم مسيطرة على الدراما المصرية فلدينا مسلسل ليلي علوي، ومسلسل يحي الفخراني الذي حمل هذه السنة اسم

الدراما والمثقف.. والحاجة إلى الإنصاف

◀ نجوان عيسى

قدمت الدراما السورية العديد من نماذج المثقفين في المجتمع السوري، وحاولت في عدة محطات رصد هذا المثقف وشخصيته ودوره في المجتمع، وغلب على هذه المحاولات التصوير الكاريكاتيري الساخر الذي ينتقد نموذج المثقف كثير الكلام قليل الفعل، أو المثقف السلبي المتخندق خلف شعاراته، البعيد عن إمكانية التغيير على أرض الواقع، فضلاً عن تجارب أظهرت شخصية المثقف المحاصر المضطهد من محيطه. وإذا كان السؤال حول مدى إنصاف هذا العمل أو ذاك للمثقف سؤالاً مشروحاً، فإن الإجابة عليه رهينة بفهمنا لواقع المثقفين في المجتمع من جهة، ولمفهوم الإنصاف الذي يفترض في الدراما أن تقدمه من جهة أخرى.

الحقيقة أن التصوير الذي قدمته أغلب الأعمال الدرامية للمثقف يتطابق بشكل كبير مع أوضاع المثقفين ونماذجهم في المجتمع السوري، فنموذج المثقف الذي يعيش عالة على الآخرين ولا يقوم بأي عمل إبداعي حقيقي، أو تقديم خطاب مغاير ومؤثر في المجتمع هو نموذج شائع فيما يعرف بالأوساط الثقافية السورية، وكذلك نموذج مثقف الشعارات الذي يكتفي بتكرارها صباح مساء دون الانتقال إلى حيز الفعل الاجتماعي، فهو أيضاً نموذج شائع في المجتمع السوري، ومن هذا الباب فإنه إذا كان المطلوب من الدراما تصوير الواقع وإعادة نقله للمشاهد بأدواتها الفنية، فإنه يمكن القول مجازاً إن العديد من الأعمال الدرامية السورية أنصفت المثقف.

ومن هنا نستطيع التأكيد على سبيل المثال إن صورة المثقف «سليم» في مسلسل «ضيعة ضايعة» قد جاءت تصويراً أميناً وصادقاً، ولو بصورة كاريكاتورية، لما يعيشه المثقفون في سورية، فضلاً عن تميز هذه الشخصية المصنوعة بحرفية عالية عمن سواها في أعمال أخرى، لأن العمل لم يلق باللائمة على هذا «المثقف» وحده، وإنما قدم تحليلاً لحالة الضياع وانعدام الألق التي يعيشها هذا المجتمع الذي لن يفرز في ظل أوضاعه الراهنة أكثر من هذا النموذج للمثقف، كما أنه لم يعمل على إهانة المثقفين وتجريحهم، وإنما حاول أن يقدم الجوانب الإيجابية في شخصية المثقف، وأن يظهر حقيقة أنه ضحية لكل ما يدور حوله من ضياع وتراجع اقتصادي واجتماعي وسياسي.

ومع ذلك فإن الدراما لا تزال فعلاً بعيدة عن إنصاف المثقفين، لأن تكرار تصوير واقعهم المتردي ليس إلا جلدا للذات من جهة، وتكريسا لهذا النموذج من المثقفين من جهة أخرى، ولهذا فإن الإنصاف يتطلب تقديم التحليل العميق والواعي لمجمل الظروف التي أوصلت المثقفين إلى ما هم عليه، فالمثقف الذي يفترض فيه التأثير الإيجابي في المجتمع من جهة، هو ابن شرعي لهذا المجتمع ومؤسساته من جهة أخرى، هو ابن لإفراغ هذه المؤسسات من محتواها، وللخطاب الأحادي الذي يسيطر على الساحة الثقافية السورية، وفضلاً عن ذلك فإن أوضاعه المتردية هي نتيجة لانسداد الأفق وانهايار الحالة الثقافية في البلاد، هذا الانهيار الذي يلعب فيه المثقف بسبليته دور الفاعل والمفعول به في الوقت نفسه.

وهكذا فإن إنصاف المثقف في الدراما يتطلب تقديم الصورة الحقيقية للمثقف السوري أولاً، والتحليل الصريح والعميق للظروف التي أوصلته إلى ما هو فيه ثانياً، ومن ثم تقديم رؤية صناع الدراما لشخصية المثقف القادر على مواجهة هذه الظروف والانتقال إلى الفعل الثقافي الحقيقي في المجتمع. وعلينا ألا ننسى هنا أن صناع الدراما ونقادها جزء من شريحة المثقفين السوريين، ويقال فيهم ما يقال في بقية أبناء الشريحة نفسها، وبالتالي فإنه يفترض بهم أن يكونوا الأقدر على تحليل أسباب المشكلة إنصافاً للمثقفين السوريين، ولأنفسهم ودورهم أولاً.

■



في حضرة المقام العراقي

أحمد وسحر طه وسواهم.. إلا أن فريدة استذكرتهم جميعاً من خلال المقام الذي جمع مئات الأسماء من الفنانين في محراب عراقي فني واحد.

عندما حيت سيدة المقام العراقي أو «سيدة الرافيدين» أو «قيثارة دجلة»، كما تسمى، الفنانين العراقيين الحاضرين والجالية العراقية في دمشق، بدا قِداس المقام العراقي وكوكب حمزة وسواهما. صوت محمد علي الجبار أرجع في ساعتين عدة مقامات عراقية من تراث ناظم الغزالي وزهور حسين وليعة توفيق وعفيفة اسكندر ووحيدة خليل.. مع موسيقا «فرقة المقام العراقي» التي أعد جملها ووزعها الملحن محمد حسين كمر، لتكون بالفعل أمسية عراقية من الطراز الرفيع لم يعتد الجمهور السوري على حضورها إلا من خلال تسجيلات قديمة لناظم الغزالي في حفلة حمزة، أو من خلال الجلسات العراقية التي تعرضها فضائيات ما بعد الاحتلال والتي أحياها مطربون أصبحوا الآن في المنفى، أو ذمة الخالق أمثال حميد منصور وسعد الحلي وسعد البياتي وياس خضر وحسين نعمة ورياض

■

◀ نبيل محمد

السؤال الذي يجد مئات الأجوبة والذي يقدم فيه منظرو الفن والموسيقا العربية هو: لماذا يسكن الحزن كل تفاصيل الموسيقا والغناء العراقي؟ فمن واحد يعيد ذلك إلى كربلاء، إلى من يرجعه إلى المآسي التي تركها المغول.. وثالث يقدم تبريراً أكثر حداثة في أن مرجع النبرة الحزينة يعود إلى ما تعرض له العراق في مطلع القرن العشرين

وصولاً إلى حرب الخليج.. وإذا وقفنا على حياد المرجعيات تلك ونظرنا نظرة في عيون الفنانين العراقيين الذين حضروا أمسية سيدة المقام العراقي فريدة محمد علي في دار الأوبرا منذ أيام، لبحثاً عن ابتسامة مفقودة على وجوههم أجمعين، رغم أن قيثارة دجلة جمعتهم في دار أوبرا دمشق ليستمعوا إلى المقام الذي خرجوا منه وأطلقت شهرتهم في الوطن العربي أجمع... إلا أن المنفى أمعن في زرع المأساة التي وجدت مكاناً مهيباً لها في الغناء والموسيقا الراقية، وهذا ما أكدته سيدة المقام العراقي في المقامات التي قدمتها، والتي